مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد (٣)، العدد (١)، ص ص ٦٥-٩٩، (يناير ٢٠١٠م/محرم ١٤٣١هـ)

المطامع الفارسية البريطانية في البحرين ودورها في أحداث ١٣٤١هـ/١٩٢٣م وأثرها على المصالح السعودية هناك

خليفة بن عبدالرحمن المسعود

قسم التاريخ، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم
Dr.khalefah@hotmail.com

(قدم للنشر في ٢٦/٣/١٤٣٠هـ؛ وقبل للنشر في ٦/٧/١٤٣٠هـ)

ملخص البحث. سعى البريطانيون لضمان السيطرة على البحرين وتأمين طريقهم إلى الهند، ولتحقيق هذا الهدف حاولوا إبعاد أية قوة استعمارية أخرى من المنطقة، وإبعاد القوى المتعاطفة مع الحكومة البحرينية، والتعاون مع القوى الإقليمية التي تشارك بريطانيا المصالح. وقد كان للتعاون البريطاني الفارسي دور مهم في إثارة المشاكل الداخلية في البحرين واتخاذها ذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية، وإتمام السيطرة عليها.

ونتيجة لتلك السياسة جاءت أحداث رمضان١٣٤١هـ/ مايو ١٩٢٣م لتعكس حقيقة المطامع الفارسية البريطانية في البحرين، والنتائج التي ترتبت عليها سياسياً واجتماعياً بشكل امتد الى القوى المتعاطفة مع البحرين مثل الملك عبدالعزيز وأتباعه المقيمين في البحرين وعلى المصالح السعودية في البحرين بشكل عام.

مقدمة

نشطت الحركة النقدية في المملكة العربية السعودية من خلال عدد من الأطر، ومنها الإطار الصحفي، وهو الإطار الذي احتضن الحركة النقدية لفترة طويلة حتى كاد يكون المتنفس الوحيد لها، وخاصة في فترة صحافة الأف

منذ مجيء البريطانيين إلى الشرق حرصوا على تأمين طرق المواصلات بين مستعمراتهم في شبه القارة الهندية وأوربا ؛ وذلك بتأكيد السيطرة على مياه الخليج العربي وسواحله، وربط مشيخاته بمعاهدات واتفاقيات مقيدة ترسخ نفوذهم في المنطقة، وتضمن إبعاد منافسيهم من القوى الاستعمارية الأخرى .

ولم يكتف المستعمر البريطاني بتلك المعاهدات والاتفاقيات؛ بل سعى لتثبيت النفوذ البريطاني المباشر في بعض مشيخات الخليج ومنها البحرين عبر وسائل ملتوية؛ وأساليب خفية كإثارة الطائفية، واستغلال الأحداث العابرة والمشاكل الصغيرة وسيلة لاتهام حكام البحرين بالتقاعس في معالجتها، والعجز عن مواجهتها مما يخولهم حق التدخل في الشؤون الداخلية، كما عمد البريطانيون إلى التفرقة في التعامل مع القوى المجاورة للبحرين كالتحيز لفارس ضد الملك عبدالعزيز آل سعود رغبة في تحقيق مكاسب خاصة.

وهذه الدراسة التي تحمل عنون : "**المطامع الفارسية البريطانية في البحرين ودورها في أحداث ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م وأثرها على المصالح السعودية هناك** " تختص في حقيقة أحداث المنامة التي وقعت في رمضان١٣٤١هـ/ مايو ١٩٢٣م والدور الفارسي البريطاني في إثارتها واستغلالها لتثبيت السيطرة على البحرين والنتائج التي ترتبت عليها سياسياً واجتماعياً ليس على البحرين فحسب بل وعلى قوة الملك عبدالعزيز الذي كان يواصل تحركاته لتوحيد بلاده في نزاع مسلح مع خصومه حلفاء بريطانيا.

وإذا كان مسمى البحرين قد اختلف عبر الفترات التاريخية فإن مما يحسن إيضاحه أن المقصود بمسمى البحرين في هذه الدراسة هي جزر البحرين بمسماها الحديث المعاصر الواقعة في الجزء الغربي من الخليج العربي، وهي ما تشكل حاضراً (مملكة البحرين).

وقد حاولت الدراسة إعطاء لمحة تاريخية عن المطامع الفارسية في البحرين وارتباطها بالمصالح البريطانية فيها أيضاً، وكيف عملت بريطانيا للتعاون مع فارس لتحقيق مصالحهما المشتركة، مع مناقشة الدور الذي لعبه العنصر النجدي في بناء البحرين ومساندة حكامها آل خليفة في ترسيخ نفوذهم، والصمود ضد المطامع الأجنبية.

وعبر استقراء الوثائق البريطانية تبرز الدراسة تلك الحملة الدعائية المعادية التي قام بها المسؤولون البريطانيون ضد الملك عبدالعزيز واتهامه بالتسبب في تلك الأحداث وذلك تمهيداً لحملات أخرى سياسية واقتصادية لإبعاده من ساحة الأحداث في البحرين لتحقيق الأهداف الاستعمارية البريطانية هناك، الأمر الذي مكنهم من التصرف المطلق بمجريات الأحداث وما نتج عن ذلك من هيمنة بريطانية، وما تبعها من تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية.

المطامع الفارسية في البحرين

يعود الصراع بين العرب والفرس[١] في الخليج العربي إلى عدة قرون قبل الميلاد، حيث ظهرت لدى الفرس الرغبة الملحة قي إخضاع القبائل العربية التي كان ولاؤها رهناً لقوة الحيرة وفارس، وخلال القرن السادس الميلادي كان للساسانيين وجود عسكري في مناطق الخليج العربي بما فيها البحرين، ونتيجة لرفض العرب للسيطرة الفارسية فقد سجل التاريخ عدداً من الوقائع العسكرية بين العرب والفرس مثل يوم أوارة، والصفقة، وذي قار، وقد تعاظم هذا الصراع خلال حركة الفتح الإسلامي لفارس، ثم هدأ بعد فتح فارس وما جاورها من البلدان كالهند والتركستان والأناضول. [٢ص ص ١٠٨-١٣٢].

ولعل من أبرز أسباب ذلك وجود مطامع فارسية في البحرين لما تشكله من أهمية اقتصادية وأمنية واستراتيجية تمكنها عن طريق السيطرة على البحرين من القيام بدور حارس الخليج العربي ويتيح لها تحقيق مطامع توسعية مستقبلية على حساب بقية سواحل الخليج. [٣ص ٤٤].

ولقد دأب الفرس على التحالف مع الغزاة المحتلين ضد العرب وسيادتهم الأصلية للخليج، فلقد تعاون الفرس مع أول مستعمر في الخليج وهم البرتغاليون، كما تعاونوا مع الهولنديين، وعندما بدأ الإنجليز في أوائل القرن السابع عشر الميلادي تطلعهم إلى الشرق، وتسللوا إلى بعض المراكز القوية في الخليج العربي، وجد الفرس فيهم حلفاء جدد ضد العرب، فسارعوا إلى منحهم الامتيازات الكبيرة، ومساندتهم للاستيلاء على كثير من المناطق الخليجية التي كان العرب يتحكمون بها منذ عصور طويلة، وتعتبر جزيرة هرمز مثالاً واضحا للتعاون بين البريطانيين والفرس؛ حيث اسند البريطانيون إدارتها لحليفهم الشاه عباس الصفوي على حساب العرب سكانها الأصليين، ولغرض تدعيم نفوذهم في فارس والخليج العربي معاً فقد سلموا هرمز إلى فارس، واستخدموا بدلاً منها ميناء "جسك" على الساحل الشرقي من الخليج قبالة هرمز ليكون مقراً لهم. [٤ص ٧٣-٧٤].

وكان من نتائج ذلك التعاون بين الإنجليز والفرس أن استغلت بريطانيا ثورة العرب سكان البحرين ضد البرتغاليين سنة١٠١٠هـ/ ١٦٠٢ فدفعت بالشاه عباس إلى مهاجمة الحامية البرتغالية هناك، واحتلالها خاصة بعد أن رفع الشيعة في البحرين شكواهم للشاه مما عانوه من البرتغاليين، لذا فقد جهز جيشاً بقيادة قوليخان تمكن من طرد البرتغاليين والسيطرة على البحرين سنة ١٠٣١هـ/١٦٢٢م [٥ج١ص ص٣٤٠-٣٤١]، ولكن سكان البحرين

---

(١) ظل فارس هو المسمى الرسمي للدولة حتى ١٦ ذي الحجة ١٣٥٣هـ/ ٢١ مارس ١٩٣٥م حين أصدر رضا شاه أوامره بتغيير الاسم إلى إيران نسبة إلى إيران بن أشور بن سام بن نوح أول من ملك الهضبة الواسعة في وسط البلاد وعرفت باسمه .
عبدالحكيم الطحاوي: *العلاقات السعودية الفارسية وأثرها في دول الخليج العربي*. ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥ هـ، ص٢١-٢٢.

ما لبثوا بعد فترة قصيرة أن ثاروا على القوات الفارسية وطردوها من بلادهم، وهذا ما دفع نادر شاه حين أمسك بزمام الحكم في فارس للعمل على التوسع في الخليج العربي واستعادة البحرين، فبدأ ببناء أسطول بحري لهذا الغرض مستنداً على دعم شركة الهند الشرقية التي بنت له عدة سفن، كما باعته بعضاً من سفنها أيضاً، وكانت البحرين هي هدف الحملة البحرية الأولى التي أعدها نادر شاه في الخليج العربي سنة١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م لكنه فشل في السيطرة عليها، واضطر للتراجع تاركاً الحكم فيها لقبائل المطاريش العربية التي ظلت تحكم البلاد حتى خضوعها لسيطرة آل خليفة [٤ص ٨٣] في أواخر صفر من عام ١١٩٧هـ الموافق لبداية فبراير من عام ١٧٨٣م على أرجح الروايات التاريخية [٣ص٧١]، لتدخل البلاد بهذا الحدث مرحلة تاريخية حاسمة حددت ملامح تاريخها الحديث في منطقة الخليج العربي.

وقد ترتب على خضوع البحرين لآل خليفة تزايد أعداد العناصر النجدية فيها خاصة تلك التي شاركت في ذلك الحدث، وقد شكل الدواسر (٢) - الذين انتقلوا من منطقة الهدّار موطن آل خليفة الأصلي في جنوبي نجد - الأكثرية النجدية في البحرين، بعد استقرارهم في مناطقها الغربية خاصة في البديِّع[٨ج٢ص٧٢٤] والزلاّق، وحوار، حيث تزايد وجودهم في البحرين منذ سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م [٩ج٢ص١٩١]، وباتوا مقربين وحلفاء لآل خليفة، خاصة أن وجودهم قد عادل ميزان القوى الناتج عن انتشار العنصر الفارسي المتزايد في البحرين آنذاك، كما أن ما يملكه الدواسر من ثروات قد أثر كثيراً على الوضع الاقتصادي في البحرين، ومن هذا المنطلق فقد حظي الدواسر وبقية العناصر النجدية بمكانة كبيرة، ومعاملة مميزة من حكام البحرين[١٠ص١٠] الذين ارتبطوا بعلاقة تاريخية متميزة مع حكام نجد.

كما ترتب على دخول البحرين تحت سيطرة آل خليفة وتزايد العناصر النجدية فيها ظهور المساعي الفارسية المتكررة للاستعانة ببعض أعوانها في المنطقة لشن هجوم عسكري لطرد آل خليفة، لكن تلك المحاولات لم تحقق النجاح الأمر الذي أتاح لآل خليفة توطيد نفوذهم وتقوية مركزهم في البحرين [٣ص٧٣].

ولقد شهد القرن التاسع عشر الميلادي ظهور الفكر القومي الحديث في فارس وبدأ المفكرون الفرس ممن تشربوا بالنظريات العرقية الغربية ينادون بالعودة إلى الجذور الفارسية الآرية شعوراً منهم بأن تخلي فارس عن تلك

---

(٢) الدواسر مجموعة قبائل قحطانية وعدنانية ربطها الحلف تحت مسمى القبيلة، وموطنهم الأصلي منطقة واسعة تقع مابين الرياض شمالاً والربع الخالي جنوباً، والدهناء شرقاً ومنطقة عسير غرباً، ويتركز وجودهم في منطقة وادي الدواسر والأفلاج، وقد انتقلت فئات كبيرة منهم إلى مناطق مختلفة في نجد والخليج العربي. حمد الجاسر: *جمهـ رة أنـ ساب الأسـ ر المتحـ ضرة في نجد*.ط٢.الرياض: دار اليمامة، ١٤٠٩هـ، ١/ ٢٣٧-٢٤١.عبدالله بن عبدالعزيز الجذالين: *تأريخ الأفـ لاج وحـ ضارتها*. ط١، الرياض: مطبعة سفير، ١٤١٣هـ، ص٢٢,١٣٩.

الجذور بعد ظهور الإسلام كان سبباً في ما وصل إليه المجتمع من تخلف،لذا فقد بدأت مرحلة جديدة من التباعد والعداء بين العرب والفرس، ثم جاء ظهور رضا خان (رضا شاه بهلوي) وتوليه السلطة في فارس سنة ١٣٣٩هـ /١٩٢١م ليمثل النموذج القومي الغربي في السياسة الفارسية حيث حاول استخدام القومية لجمع العنصر الفارسي الآري من حوله،مع التقرب للقوى الغربية للاستعانة بهم في تثبيت مركزه وتوسيع رقعة بلاده كدولة مركزية،كما سعى إلى إعادة الجذور الفارسية في اللغة والأدب،وعلى الرغم مما لقيه من معارضة رجال الدين في سياسته التحديثية للمجتمع الفارسي [١١ص ص ٢٢-٢٥] إلا أن مصالح فارس التوسعية في الخليج العربي قد وضعت حداً للخلاف بين الطرفين ؛خاصة حين نجح في التجييش المؤدلج والتوظيف الطائفي لخدمة أهدافه السياسية في الخليج عامة والبحرين خاصة.

تطور العلاقات الفارسية البريطانية وانعكاسها على موقف الجانبين المشترك من البحرين

زاد ارتباط الرغبة الفارسية بالسيطرة على البحرين مع السياسات البريطانية المعادية للعرب بعد سيطرتهم على البحرين؛ وقد أدركت بريطانيا أهمية البحرين في استراتيجياتها الأمنية والسياسية سواء في الهند أو في الخليج نفسه ؛إذ إن موقع البحرين مهم وحيوي لأمن الخليج المرتبط بأمن الهند؛ فالخليج العربي يشكل الجدار الأخير الذي يجب أن تتكسر عنده كل المحاولات الدولية للوصول إلى الهند آنذاك، كما كان للبحرين أهمية خاصة في خطط بريطانيا للسيطرة على الخليج، واتخاذ البحرين نقطة فاصلة في مسألة التقسيم البريطاني لمناطق الخليج، حيث كان المقيم البريطاني هو رجل الأمن المفوض من الهند البريطانية للحفاظ على السلم البحري في الخليج العربي ومن أولى مهامه فصل القوتين العربية والفارسية عن بعضهما كي لا يؤدي الاحتكاك بينهما إلى توترات أمنية مكلفة لبريطانيا، يضاف إلى ذلك ما تميزت به البحرين من أهمية اقتصادية كسوق استهلاكية للبضائع، ومحطة عبور تجارية للسفن، بجانب كونها مركزاً لتزويد السفن البريطانية بالفحم[٣ص٤٤-٤٥].

إزاء ذلك فقد وضعت بريطانيا التعاون مع فارس خياراً استراتيجياً لتحقيق أهدافها في الخليج على حساب العنصر العربي،مع ضمان عدم وجود تعاون عربي فارسي قد يكون حائلاً دون تحقيق تلك الأهداف[١٢ص٤٢].ولقد جاءت معاهدة شيراز الموقعة بين بريطانيا وفارس سنة ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م لتمثل المؤامرة الحقيقية ضد البحرين حين اعترف المقيم السياسي البريطاني في الخليج بروس بموجب المادة الثانية من تلك المعاهدة بتبعية البحرين لفارس،ونظراً لتعارض تلك المادة مع مصالح بريطانيا في البحرين فقد تم رفض المعاهدة من البريطانيين أنفسهم حين اعتبروا بروس قد دخل في مفاوضات مع فارس دون أن يكون مخولاً بذلك [١٣ص١٦١-١٦٢].

ونتيجة للحرب العالمية الأولى، ومؤتمر الصلح، وإعلان هزيمة ألمانيا، وانهيار الدولة العثمانية، وانشغال روسيا بالثورة البلشفية تشابكت جهود الولايات المتحدة وبريطانيا لتأكيد سيطرة الأخيرة على فارس، ولهذا كللت بريطانيا علاقتها مع فارس باتفاقية ثنائية وصفتها بالمعاهدة الكريمة عام١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م، وتضمنت تنظيمات مالية، وعسكرية، وجمركية في فارس، بالإضافة إلى حق إنشاء السكك الحديدية والطرق البرية بين المدن الفارسية، وتعهدت الحكومة البريطانية بتقديم قرض مالي يبلغ مليوني جنيه إسترليني لفارس بفائدة تصل إلى ٨٪ تضمن سدادها الجمارك الفارسية، وبذلك أصبحت بريطانيا المتحكم الأساسي في مالية فارس، كما فرضت تلك المعاهدة الوجود البريطاني بكل قوة وبساتر قانوني، دون أن تكلف الخزانة البريطانية نفقات جديدة خصوصاً بعد اتجاه السياسة البريطانية لتخفيض النفقات العسكرية خارج بريطانيا مع المحافظة على المصالح الاستراتيجية العليا لبريطانيا [١٢ص٤٣].

وكان مما دفع بحكومة فارس للقبول بتلك الاتفاقية المجحفة ما مر بها من ظروف نتيجة انضمامها لألمانيا في الحرب العالمية الأولى ومعاقبتها من قبل الحلفاء بدعم أعدائها [١٤ص٣٠] مما جعلها بحاجة إلى دعم بريطاني للدفاع عن نفسها أولاً، والتخلص من أعدائها، والتوسع في المناطق المجاورة ثانياً.

على أن تلك المعاهدة كانت بداية السقوط للاسرة القاجارية الحاكمة التي لم يفلح حكامها على مدى عامين في إقناع الشعب بجدواها، حيث رفض البرلمان التصديق عليها مراراً، ولذلك فقد تأكد ضعف هذه الأسرة، وبدأ الشعب في التطلع إلى قيادة سياسة تنتشل بلادهم من أوضاعها، كما أدرك البريطانيون ضرورة استبدال العرش بزعامة قوية قادرة على اقناع مواطنيها بأهمية تدعيم العلاقات البريطانية الفارسية كخيار أساسي، وخلال هذه الظروف جاء التغيير السياسي في فارس على يد القائد العسكري رضا خان الذي نجح- بمساعدة بريطانية - في قيادة انقلاب عسكري في الثالث عشر من جمادى الثانية ١٣٣٩هـ/ ٢١ فبراير سنة ١٩٢١م أطاح بالأسرة القاجارية [١٢ص٤٦].

ولقد أكدت جميع الشواهد مساندة السفارة البريطانية للانقلاب، والإعداد له مع رضا خان، كما أكدت الوثائق الأجنبية مشاركة السفارة البريطانية بتوفير احتياجات رضا خان المالية حيث قامت بدفع أربعين ألف تومان لشراء ملابس لرجال الانقلاب، وستين ألف تومان للصرف عليهم في الطريق من قزوين حتى طهران، ولعل تصريح رئيس الوزراء البريطاني تشرشل عن رضا خان يوم عزله عن السلطة والعرش عام ١٩٤١م بقوله : " نحن الذين نصبناه على العرش الفارسي ونحن الذين عزلناه " يؤكد تبني بريطانيا للانقلاب منذ اللحظة الأولى وحتى نجاحه. وعلى الرغم من إعلان حكومة رضا خان إلغاء المعاهدة الكريمة لإزالة الحواجز النفسية بين الدولتين، وفتح

مجالات جديدة للتعاون القائم بين أصدقاء وليس أتباع إلا أن إلغاء المعاهدة ما كان ليتم دون موافقة بريطانيا، بل إنه أعطى فرصة أكثر للتدخل البريطاني في شؤون فارس بطريقة غير معلنة[١٢ص٤٧-٥١] .

أحداث البحرين والدور البريطاني

لقد تأكدت الهيمنة البريطانية في المنطقة نتيجة تحالفها مع فارس، وما يهم الباحث هو انعكاس ذلك على السياسة البريطانية الفارسية تجاه البحرين وارتباط تلك السياسة بأحداث المنامة سنة ١٣٤١هـ/١٩٢٣م، وسعياً لترسيخ نفوذها في البحرين عملت بريطانيا منذ وقت مبكر لزيادة تمثيلها السياسي هناك بممثلين سياسيين أولهما الموظف السياسي Political Officer وثانيهما الوكيل السياسي Political Agent، ويرتبطان بالمقيم السياسي الأول في الخليج ومركزه بوشهر، ومرجعه حكومة الهند، وقد وضعت بريطانيا هذا التنظيم السياسي البحت بما يخدم مصالحها السياسية، ولم تعمد لاستخدام نظام القنصل الذي يتركز دوره في الجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب السياسية[٨ج٢ص٧٦٥] .

وبالرغم من توقيع بريطانيا معاهدة حماية مع البحرين في ١٤شعبان١٣٠٩هـ/ ١٣مارس ١٨٩٢م [٣ص٣١٨] إلا أنها لم تلتزم بأبرز ما ورد في تلك المعاهدة وهو احترام استقلال البحرين، حيث تكررت محاولاتها للتدخل بشؤونها السياسية وصلاحيات حكامها عن طريق وكالتها السياسية التي أصبحت تتحكم بشؤون البلاد [١٥ص٢٠٣- ٢٠٥]، على أن مصدر الخطورة في تلك التدخلات كان يتمثل بعزل وتعيين الموظفين في البحرين طبقاً للمصالح البريطانية، والأخطر من ذلك تلك المحاولات البريطانية لزيادة النفوذ الفارسي في البحرين على حساب العنصر العربي المناهض للوجود البريطاني بعد إقدامها على تعيين أحد الفرس وهو محمد شريف خان بهدور رئيساً لبلدية المنامة وهو الذي عرف بكرهه الشديد للعرب، كما عرف بكونه صنيعة بيد الوكيل السياسي البريطاني في البحرين[٨ ج٢ص٧٦٦] ، ومن هنا فلم يكن مستغرباً ذلك التحيز الواضح من بريطانيا لفارس على حساب النجديين العرب.

وتزايدت حدة تلك السياسة البريطانية نتيجة تخوفها من فقدان مصالحها الاقتصادية في الخليج العربي بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية جديدة منافسة في الحصول على امتيازات التنقيب عن البترول في منطقة الخليج العربي وفارس [١٦ص٢٤-٢٥]، وزاد من المخاوف البريطانية نجاح الملك عبدالعزيز خلال تلك الفترة في إظهار قوة مكنته من توطيد نفوذه في كثير من مناطق شبه الجزيرة العربية، بشكل هدد حليف بريطانيا الشريف حسين بن علي وأملاكه في الحجاز بعد هزيمته الكبيرة في معركة تربة ١٣٣٧هـ/١٩١٩م، الأمر الذي جعل بريطانيا تعيد حساباتها مع هذه القوة الجديدة وتبدأ ضغوطاتها المختلفة إزاءها مستغلة أحداثاً ليست ذات قيمة، ويشير هاري سانت جون فلبي (H.S.J.Philby) إلى حالة القلق العامة التي أصابت وزارة الخارجية البريطانية

نتيجة توغل القوات السعودية تجاه الحجاز ؛ حيث عقد مؤتمر دائري لشؤون الشرق الأوسط في لندن حضره فلبي نفسه، وكان محور النقاش خلاله دراسة سبل إيقاف تفوق الملك عبدالعزيز [١٧ص ص٢٩- ٣١].

ونتيجة لذلك بدأت بريطانيا العمل لإثارة الفتنة الطائفية في البحرين مستغلة حوادث عارضة لتأليب فئات السكان على حكومة الشيخ عيسى بن علي الذي كان صامداً في وجه المطامع البريطانية، ففي جمادى الثانية ١٣٤٠هـ/ فبراير ١٩٢٢م وبعد اعتقال أحد السكان الشيعة ثار مجموعة من السكان البحارنة مطالبين بتحقيق مطالب كثيرة تتجاوز تلك المشكلة، وتصل درجة الانتقاص من سيادة الشيخ عيسى في بلاده وكان من تلك المطالب: عدم القبض على أي شيعي قبل إرسال استدعاء لحضوره، وإيقاف الضريبة المفروضة على الشيعة. [١٨ج١٤ص١٢٤].

ومما يجعل الباحث يرجح أن هذه المطالب كانت بإيعاز من فارس الإصرار الفارسي الواضح على إبراز دور الشيعة الفرس المقيمين في البحرين بتلك الحركة ونشر دعايات مفادها أن الشيعة قد نجحوا بإصلاح نظام الحكم في البحرين، كما ظهر ذلك جلياً بتوجيه الثائرين الدعوة للحكومة الفارسية للتدخل تحت ذريعة حمايتهم من الاضطهاد، في وقت سعت الصحف الفارسية لإثارة الرأي العام لدعم فكرة احتلال البحرين، لكن خشية فارس من استغلال البريطانيين للأحداث بإدخال البحرين تحت الاحتلال البريطاني جعلها تكتفي بالمطالبة بافتتاح قنصلية فارسية هناك [١٩ص ٢٠٩، ٢٠٦].

أما الدور البريطاني في الأحداث فيتضح من خلال تطابق مبادئ الثائرين مع مصطلحات السياسة البريطانية، واتفاقها مع مصالح بريطانيا ؛ وهذا ما أدركه الشيخ عيسى فسعى لجس نبض المقيم السياسي البريطاني في الخليج آرثر تريفور(Arthar. P.Trevor) وأخذ مشورته في تلك المطالب، وحين نصحه تريفور باللجوء للحوار والنقاش مع الشيعة أدرك الشيخ عيسى أبعاد الدور البريطاني في المشكلة، وأن بريطانيا وفارس قد جعلتا من تلك الحادثة ذريعة للتضييق عليه والدخول بقوة لفرض الإصلاحات عبر إلباس الحادثة لباساً طائفياً، ولم يجد بداً من تحقيق كثير من تلك المطالب باستثناء إيقاف الضريبة المفروضة على الشيعة [١٨ج١٤/١٢٤].

ومن خلال الاستعراض السابق يتضح أن بريطانيا سعياً لمصالحها قد عمدت إلى محاولات التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين فبدأت بذلك التوجه قبل حادثة المنامة بما يقارب شهرين ونصف الشهر إذ توضح إحدى الرسائل التي بعث بها جون شكبر (Jone E.Shuckburgh)من وزارة المستعمرات البريطانية إلى وكيل وزارة الهند بتاريخ ٨ مارس ١٩٢٣م من قبل الدوق ديفونشر (Devonshire) وزير المستعمرات للعمل على تسيير أحوال البحرين الداخلية بما يتماشى مع المصالح البريطانية ولو أدى ذلك إلى التدخل بالقوة وتحت ذريعة وقف "استبداد حاكم البحرين وأسرته " أكدت وزارة الخارجية البريطانية على ذلك التوجه في حال فشل الضغط المعنوي على أمير البحرين[٢٠] .

من هنا يتضح سبب ذلك الاهتمام البريطاني المتزايد بحادثة سوق المنامة وتحويلها من حادثة فردية إلى قضية سياسية عامة تقف وراءها تيارات فكرية ومذهبية طائفية ، كما أن تلك البرقية ألمحت إلى تخوف بريطانيا من التقارب الملحوظ بين الملك عبد العزيز آل سعود والشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين[٢٠] وهي بهذا تضيف ذريعة أخرى بشأن تدخلها في البحرين ومحاولة إلصاق الاتهامات بممثل الملك عبد العزيز هناك عبد الله القصيبي[٣] بالتسبب في الإخلال بالأمن وكل ذلك بسبب ما كان يقوم به من دور في التقارب السعودي البحريني ، فقد حاول المسؤولون البريطانيون استغلال بعض الحوادث الفردية العادية وتضخيمها عبر تفسيرات بسوء النوايا الأمر الذي أدى إلى إذكاء الفتنة ، واستفحال تلك الحوادث وتحولها إلى نزاعات مستمرة بين أطراف مختلفة.

ففي شهر يونيو ١٩٢٢م نشب خلاف عادي بين عبد الله القصيبي وأحد التجار النجديين وهو عبد الله بن حواس واحتكما إلى أمير الأحساء عبد الله بن جلوي فاتخذت بريطانيا من ذلك الحدث ذريعة للإساءة للقصيبي متهمة إياه بتجاوز الأعراف الدبلوماسية بعدم الاحتكام إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ، مؤكدة على لسان المقيم السياسي آرثر تريفور أن القصيبي بات يشكل خطراً على المصالح البريطانية في البحرين[٢٢]، كما حاول تريفور تضخيم الأمر وإعطاء تفسيرات طائفية لخلافات نشبت بين أفراد من قبيلة الدواسر السنية وبعض الشيعة في البحرين وحاول تصوير ذلك بنزاع ديني مشيراً إلى أن الدواسر قد تلقوا وعداً بالدعم والمساعدة من الملك عبد العزيز وأن ذلك هو السبب في شعورهم بالقوة وقيامهم بإثارة المشاكل داخل البحرين مما جعل السلطات في البحرين تخشى تزايد خطرهم ، بل أن تريفور ذهب إلى أبعد من ذلك حين أشار إلى وجود رغبة من الملك عبد العزيز بمهاجمة قطر والكويت والتوسع على حسابها[٢٢] .

ولم يكن مستغرباً أن يعمد آرثر تريفور إلى الربط بين أحداث البحرين والوجود النجدي فيها ؛ حيث ذكر في رسالة إلى ستوارت جورج نوكس (Stuart George Knox)المقيم السياسي في الخليج بالنيابة في الأول من جمادى الثانية ١٣٤١هـ/ ٨ يناير١٩٢٣م يشرح فيها أسباب عدم الاستقرار خلال السنوات الأخيرة حيث لخصها بزيادة ثروة العائلة الحاكمة في البحرين وتزايد ظلمهم للشعب ، بجانب مجيء النجديين إلى البلاد ، وتكرر زياراتهم لها

(٣) عبدالله القصيبي واخوه عبدالعزيز من أسرة تميزت بالعمل التجاري منذ وقت مبكر ، وظهر نشاطها التجاري في الهند والخليج العربي ، وقد تناوبا العمل وكيلين للملك عبدالعزيز في البحرين. وعلى الرغم من محاولة بعض المسؤولين البريطانيين التقليل من مكانة عبدالله القصيبي وعدم الاعتراف به وكيلاً للملك عبد العزيز في البحرين ؛ واعتبروه نائباً لأخيه عبد العزيز القصيبي خلال تلك الفترة إلا أن الملك عبدالعزيز أكد في رسالة إلى أمين الريحاني – الذي التقى عبدالله القصيبي في بومباي سنة ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م ، والتقاه في البحرين في السنة التالية – إنه وكيل رسمي للملك عبدالعزيز ، وهذا ما تؤكده نشاطاته السياسية والاقتصادية في البحرين. Unknown provenance (10) 12 /13 – 5 – 1923 أمين الريحاني : المصدر السابق ، ٢/٥٠٥ ، ٤٩٤ ، ٥١٠ .

خاصة في مواسم الغوص، ومما يؤكد أن المسؤولين البريطانيين كانوا المحرك الأساسي لتلك الاضطرابات واتخاذهم من الشيعة وسيلة لهم ماذكره تريفور من أن التنوير الذي يعيشه الشيعة واطلاعهم على أحوال الحكم الديمقراطي خارج البحرين نتيجة سفرهم واطلاعهم على الصحف الأجنبية قد جعلهم يطالبون بتصحيح الوضع في البحرين وهو مالا يقبله حكامها، وقد أكد تريفور ميله الواضح للشيعة حين اقترح إنشاء محاكم خاصة لهم "لتفادي الوضع الحالي الذي يقوم فيه كل فرد من العائلة الحاكمة بسجن وإنزال العقوبات بهم كما يشاء" [١٨ج١٤ص١٢٥].

ونظراً لهذا التوتر فقد باتت المهمة البريطانية لإثارة المشاكل بين الطوائف السنية والشيعية في البحرين أكثر سهولة، كما أن بريطانيا أصبحت تركز أنظارها على تحركات النجديين في البحرين مفسرة كل خطوة بأنها تنصب في تحريضات المسؤولين السعوديين وعلى رأسهم عبد الله القصيبي، ففي الثالث من رمضان ١٣٤١هـ/٢٠ أبريل ١٩٢٣م وقع شجار في سوق المنامة بين أحد الفرس وأحد النجديين عاد تريفور لتوجيه الاتهام للقصيبي بالتسبب فيما حدث [٢٣]، كما أكد نائبه جورج نوكس بأن القصيبي هو المحرض على الشجار، وأنه حين شعر بالورطة بادر بتقديم الاعتذار وعرض دفع تعويضات للمتضررين، على أن نوكس لم يقف عند توجيه الاتهام للقصيبي بل إنه في رسالة إلى سكرتير حكومة الهند البريطانية في الدائرة الخارجية في سملا عبر برسالة مؤرخة في ٢٧ أبريل ١٩٢٣م وجه استفساراً عما إذا كان مخولاً بإبلاغ الملك عبد العزيز بأن الحكومة البريطانية لن تسمح بوجود القصيبي أو أي وكيل نجدي آخر إذا لم يمتنع عن " التدخل في الشؤون الإدارية للبحرين ..." [٢٤].

ومن الواضح أن مساعي بريطانيا في إشعال الفتنة في البحرين بين السنة النجديين والشيعة الفرس قد نالت نصيباً من النجاح لا سيما في الحادثة الأكبر والتي جاءت في الثالث والعشرين من رمضان /العاشر من مايو والتي اختلفت فيها المعلومات بين روايات عدة، وطبقاً لرواية ذكرها كلايف ديلي الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ونسبها لعبد الله القصيبي فإن أحد خدام القصيبي قام بسرقة ساعة خاصة منه ثم باعها لتاجر فارسي وحين حاول القصيبي استعادتها لم يتمكن من ذلك فتطور الأمر لاشتباكات مسلحة نتج عنها مقتل اثنين من الفرس وواحد من النجديين إضافة لإصابة عدد مماثل من كل جانب[٢١].

وأضاف ديلي في روايته أنه بادر بالتدخل لتهدئة الأحوال مستعيناً ببعض الأطراف المحايدة مثل الشيخ يوسف كانو والذي تربطه علاقات مميزة بالنجديين، كما طلب من القصيبي البقاء في مكتبه حتى تهدأ الأوضاع متهماً إياه في التقرير بأنه سبب إثارة النجديين، كما يشير إلى أن الشيخ حمد آل خليفة نجل أمير البحرين زاره طالباً نصيحته عما يمكن اتخاذه من إجراءات فتم الاتفاق على عقد اجتماع حضره طرفا النزاع لإنهائه، ومرة أخرى ألقى ديلي باللائمة على القصيبي في عدم نجاح الاجتماع مشيراً إلى أن موقفه خلال الاجتماع " ..لم يكن مناسباً " الأمر الذي فاقم النزاع مجدداً في اليوم التالي خاصة حين عمد الوكيل السياسي إلى التدخل في شؤون شركة القصيبي وقام

بتفريق رجالها بحجة أنهم مسلحون بقطع خشبية للمشاركة في الاشتباكات، كما قام أيضاً بتفتيش بيت القصيبي وقام بإخراج خمسة عشر رجلاً منه كانوا قد قدموا ضيوفاً عليه من الملك عبد العزيز واصفاً إياهم بأنهم من حملة البنادق والسيوف وأن هدفهم المشاركة في الاشتباكات[٢١].

لقد كان ديلي مصراً على تحميل القصيبي مسؤولية ما حدث بحجج ضعيفة ، فما هي القطع الخشبية التي يمكن اعتبارها سلاحاً، وما الغريب أن يحمل رجال قدموا من نجد بنادق أو سيوف وهي سلاحهم الشخصي أينما حلوا؟، على أن تلك الإجراءات التي قام بها الوكيل قد استفزت بعض أهالي نجد المقيمين في المحرق مما دعاهم للاحتجاج أمام منزل الشيخ عيسى وابنه حمد في العاصمة المنامة مما دعا الشيخ سلمان لإرسال عبد الله القصيبي لتدارك الأمر وتهدئتهم ، فبادر القصيبي لعمل ذلك وأقنعهم بالعودة إلى المحرق[٢١].

وعلى الرغم من أن إسهاب الوثائق البريطانية في تفاصيل الحادثة إلا أن استقراء الأحداث المصاحبة وردود الأفعال التي أعقبتها يدفع الباحث للتحفظ على الرواية البريطانية من حيث:

١- إغفالها لمجريات الأحداث والشرارة الرئيسة لها حينما أطلق أحد الفرس النار على أحد أتباع القصيبي في بداية الأحداث ليتحول الشجار اليدوي إلى اشتباك مسلح[٢١]، كما تجاهلت تلك الرواية الدور الذي لعبه الفارسي محمد شريف رئيس بلدية المنامة بتحريضه للعناصر الفارسية للدفاع عن السارق ليس بالاشتباك مع النجدين فحسب بل بقتلهم [٨ج٢ ص٧٦٧].

يضاف إلى ذلك محاولة البريطانيين اتهام الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين بالتقاعس في معالجة الوضع، وكل ذلك رغبة في إضعاف موقفه والتمهيد للإطاحة به لرفضه التدخلات البريطانية الفارسية، وفي الوقت الذي رفع الشيخ عيسى رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني ديلي بتاريخ ٢٦رمضان ١٣٤٠هـ/١٣مايو ١٩٢٣م أعرب فيها عن أسفه لتكرر تلك الأحداث، وألقى باللائمة فيها على رئيس القائمين البريطاني في المنامة لعدم الرجوع إليه في معالجة الأمر: ".. وإني متأسف لان هذه ثلاث فتن وقعت بين النجادا والعجم في شهر واحد وأن رئيس القائمين في المنامة ما راجع محبكم بحرف واحد ولا كلمة لتسكين هذه الثورة..."، غير أن الرد البريطاني على رأي الشيخ عيسى هذا قد جاء عبر برقية من المقيم السياسي في الخليج بالنيابة جورج نوكس إلى حكومة الهند في ذلك التاريخ واصفاً الشيخ عيسى بأنه".. ليس في حال عقلية تمكنه من تقدير التحذيرات التي تلقاها من الحكومة البريطانية..وأن عليه التنازل عن الحكم لصالح الشيخ حمد وأن يحتفظ عيسى بلقب المشيخة.." [٢٥].

٢- محاولة إضفاء الصبغة الطائفية لذلك النزاع العرضي ووصفه بأنه نزاع سني شيعي (نجدي — فارسي) وهذا يخالف مقتضى الواقع إذ إن حكومة البحرين السنية لم تحرك ساكناً تجاه الفرس، بل إن الوثائق البريطانية تؤكد أن الشيخ حمد بن عيسى والشيخ سلمان قد وقفا ضد عبد الله القصيبي في تلك الأحداث، ووصل الأمر بهما

باقتراح إلقاء القبض عليه، ورغم ذلك فإن دي بورا (T.D.Bora) مدير الجمارك البريطانية في البحرين أكد أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بين النجديين والفرس إذا ظل القصيبي مسؤولاً عن شؤون النجديين[٢١] الأمر الذي أكد استهداف البريطانيين للقصيبي.

كما أن الوكيل السياسي البريطاني في البحرين كلايف ديلي وفي برقية مؤرخة في الثالث والعشرين من رمضان ١٣٤١هـ/ ١٠ مايو ١٩٢٣م حين تحدث عن تلك الأحداث أكد أنها قد اصطبغت " ...بصبغة دينية وأن هناك احتمالات خطيرة إذا ما اشترك السكان المحليون في النزاع ..." [٢٦]، وفي تقرير آخر يصف ديلي تلك الأحداث صراحة بأنها ".. قلاقل طائفية في البحرين بين السنة والشيعة تطورت إلى مواجهة في المنامة بين الطائفتين النجدية والفارسية..." [٢٧].

ومن الملاحظ أن تلك الرؤية من المسؤولين البريطانيين في البحرين قد وجدت أذناً صاغية لدى جورج نوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج بالنيابة الذي حاول إقناع حكومة الهند بالصبغة الطائفية للأحداث في البحرين مؤكداً تضامن السنة ضد الشيعة، ومشيراً إلى دور الإخوان النجديين في تصعيد التوتر موضحاً " خطر الوهابية ..." على الأوضاع في البحرين، على أنه حذر بلاده من مغبة التدخل في شؤون البحرين بشكل قد يثير تضامن السنة بقيادة الملك عبد العزيز مع الشيخ عيسى، ويثير عداء "..الوهابيين بشكل واضح لبريطانيا.."[٢٨].

٣- المبالغة في تفسير وتصوير ما حدث وتقدير ضحاياه وإقحام أطراف أخرى خارجية فيه وهو ما يلحظ كثيراً في رسائل المسؤولين البريطانيين، ولم يكن كلايف ديلي الوكيل السياسي في البحرين دقيقاً في معلوماته التي قدمها عن الحادثة لنوكس نظراً لتعجله في تحليلها لذا فقد ذكر أن عدد القتلى في تلك الأحداث قد وصل إلى ثمانية منذ اليوم الأول[٢٦] فيما أكدت روايات بريطانية أخرى أن عدد القتلى لم يتجاوز ثلاثة[٢١].

٤- توجيه الاتهام بشكل مباشر إلى عبد الله القصيبي وكيل الملك عبد العزيز في البحرين بالتسبب في تلك الأحداث ، ويتضح ذلك من خلال وصف القصيبي من قبل المسؤولين البريطانية بأنه " يثير بحركاته النجديين ..."، وأن بإمكانه وقف ما حدث ".. لو أراد، ولكنه حاد الطبع متهور ومعتد بنفسه لأنه وكيل السلطان عبدالعزيز آل سعود ..."، وأنه " خطط للاضطرابات وأعد النجديين لها منذ عدة أيام ..." [٢١] ، والغريب في الأمر أن الوثائق البريطانية نفسها تؤكد الدور الذي لعبه القصيبي في تهدئة الأوضاع وإقناع الثائرين ضد السلطات البريطانية من النجديين بالتوقف عن أي نشاط والعودة من حيث أتوا رغم ما لحق بالقصيبي نفسه من إساءات المسؤولين البريطانيين بتفتيش شركته ومنزله الأمر الذي أثار حماس أولئك النجديين فقدموا على متن مراكب الصيد رافعين رايات الحرب ونزلوا قرب الوكالة للاشتراك في الأحداث[٢١- ٢٠].

وفي واقع الأمر فإن التهم التي وجهت من قبل المسؤولين البريطانيين للقصيبي إنما كانت اتهامات غير مباشرة إلى الملك عبد العزيز ودوره في إثارة المشاكل في البحرين عن طريق القصيبي حسبما رأى آرثر تريفور الذي أكد أن ذلك العمل جزء من".. محاولاته للتدخل في شؤون بعض دول الخليج الأخرى..."[٢٢]، فيما يضيف كلايف ديلي " .. أن سياسة سلطان نجد تعمل على تحويل إمارات الخليج العربية إلى إمارات تابعة لنجد عن طريق التدخل في سياساتها الداخلية..." [٢٧].

٥- أظهرت القراءة البريطانية للأحداث تحاملاً واضحاً على الطوائف العربية السنية في البحرين مع التركيز على النجديين منهم وما تسميهم الوثائق البريطانية " الوهابية" بل إن جورج نوكس المقيم السياسي البريطاني بالنيابة في الخليج (بوشهر) في رسالة إلى سكرتير الشؤون الخارجية في الدائرة الخارجية والسياسية في حكومة الهند البريطانية في سملا بتاريخ ١٠ مايو ١٩٢٣م وهو يوم الحادثة الأخيرة قد أكد " أن الوهابية هي أكبر الأخطار في البحرين ..."، " وأنه لا يعتقد أن الفرس هم المعتدون ..." [٢٦]، كما أن المسؤولين البريطانيين قد دأبوا في قراءتهم لتلك الأحداث على تحميل النجديين ما حدث مقابل إظهار التعاطف مع العنصر الفارسي الذي تظهره الوثائق البريطانية بأنه الضحية لما حدث، وأنه تعرض لاعتداءات سافرة من السنة النجديين[٢٧].

ومن المرجح أن مما زاد من التعاطف البريطاني مع العنصر الفارسي المصالح الاقتصادية التي ظهرت بوضوح من خلال الارتباط بين الطرفين عبر شركة النفط الإنجليزية الفارسية (The Anglo- Persian oil company) حيث اتضح من تصريحات المسؤولين البريطانية في تلك الشركة التحيز الواضح ضد النجديين في تناول تلك الحادثة وإلقاء اللوم عليهم فيها حسبما جاء على لسان ماكي أحد المسؤولين البريطانيين في الشركة[٢١]، ومما يؤيد صحة هذا الاستنتاج أن آراء ماكي تلك قد جاءت بعد أن رفض الملك عبد العزيز منح الشركة امتياز التنقيب عن النفط واستغلاله في الأراضي التابعة له سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢١م ؛ فيما وافق على منح ذلك الامتياز في العام التالي لشركة بريطانية أخرى هي الشركة الشرقية، ومما زاد من غضب ماكي أن شيخي الكويت والبحرين قد " .. حذيا حذو السلطان ابن سعود ورفضا التعاون مع الشركة الإنجليزية الفارسية..." [٢٧]؛ لذا فإن تبنى جورج نوكس الموقف الفارسي في أحداث البحرين لم يكن مستغرباً ؛ فهو الذي سبق أن عيّن فارسياً متعصباً ليكون رئيساً لبلدية المنامة، كما أن ذلك الموقف المنحاز قد جاء لكسب ود حكومة فارس بعدما أبدت حنيناً لمطامعها القديمة بفرض الهيمنة على البحرين مهددة برفع شكوى رسمية لعصبة الأمم في هذا الشأن[٢٣]، الأمر الذي جعل المسؤولين البريطانيين يبدون في دور المحايد خلال تلك الأحداث، والظهور بمظهر المنقذ للبحرين لإيقاف الاضطرابات ومنع الصراع الطائفي كما أرادوا أن يصوروه.

الخطوات البريطانية لاستغلال الأحداث في تنفيذ مطامعها في البحرين

ظهرت ردود الفعل البريطانية لاستغلال تلك الأحداث في اتخاذ خطوات عملية وافتعال القضايا الهامشية لتكريس نفوذها في البحرين، ولأن المسؤولين البريطانيين كانوا يتحينون الفرص للتخلص من عبد الله القصيبي فقد جاءت الأحداث لتضعه في قفص الاتهامات البريطانية[٣٥] الجائرة حسبما اتضح من خلال رسائل المسؤولين البريطانيين، وتبعاً لذلك فقد سعى هؤلاء إلى نقل معلومات خاطئة ومبالغ فيها عن عبد الله القصيبي.

ولم تكن تلك العلاقة السيئة بين القصيبي والمسؤولين البريطانيين في البحرين وليدة تلك الأحداث بل إنها تعود إلى رمضان ١٣٤٠هـ / مايو ١٩٢٢م حيث حدث خلاف بين أخيه عبدالعزيز الوكيل السياسي للملك عبدالعزيز مع الوكيل السياسي البريطاني في البحرين كلايف ديلي الذي اتهم القصيبي بأنه يقوم باحتكار الرسوم الجمركية لنفسه مما أغضب القصيبي ورد بقسوة على ديلي، وإزاء ذلك فقد بدأ ديلي حملة لتشويه سمعة القصيبي عبر رسائل إلى المقيم السياسي في الخليج متهماً إياه بالسعي لمصالحه الشخصية وتقديمها على مصالح الملك عبد العزيز، وأنه سعى لتكوين ثروة شخصية فبات يحتل المرتبة الثانية في قائمة أثرياء البحرين، كما حاول ديلي تدعيم رأيه بشهادات لبعض خصوم القصيبي الذين اتهموه بأنه "يرى نفسه فوق القانون ..."، وقد أكد ديلي في رسالة إلى المقيم السياسي في الخليج بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٢٢م ".. أنه سيضطر آجلاً أو عاجلاً إلى وضع القصيبي في مكانه الصحيح ..." [٢٩].

ومن الواضح أن ديلي كان يمثل توجهاً بريطانياً يتوجس خيفة وارتياباً تجاه الملك عبد العزيز وممثليه في البحرين لذا فإنه قد اختط سياسة معادية لهؤلاء الممثلين، فجاءت أحداث المنامة ذريعة للمسؤولين البريطانيين لمواصلة تلك السياسة حيث اتخذ جورج نوكس من أحداث ١٠ مايو ذريعة للمطالبة بإخراج عبد الله القصيبي من البحرين وتحميله رسالة إلى الملك عبد العزيز تتضمن الشكوى من سلوكه، وطلب محاسبته، وعدم إرسال وكيل آخر للبحرين دون التشاور مع الحكومة البريطانية[٣٥]، وعلى الرغم من مخالفة الوكيل السياسي البريطاني لرأي نوكس في إبعاد القصيبي إلا أنه نوكس عاد بتاريخ ٢٩ رمضان ١٣٤١هـ/ ١٦ مايو ١٩٢٣م في رسالة إلى وزير المستعمرات البريطانية للتأكيد على اقتراحه بإبعاد القصيبي وعدم إرسال بديل له دون التشاور مع الحكومة البريطانية[٣٠]، لكن رد وزير المستعمرات على مقترحات نوكس جاء بتاريخ ٢ شوال ١٣٤١هـ /١٨مايو ١٩٢٣م جاء رافضاً لها، ومطالباً وقف أية إجراءات حيال تنفيذها، وعلى الرغم من ذلك فإن نوكس قد عاد لطلب إلقاء القبض على القصيبي وإبعاده على متن سفينة إلى الكويت لتسليمه لمندوب ابن سعود هناك، لكن ذلك الاقتراح لم يلق القبول من وزير الهند البريطانية لما سيؤدي إليه من إثارة الملك عبد العزيز[٣١]، فما كان من نوكس إلا أن استدعى القصيبي وسلمه رسالة إلى الملك عبد العزيز تخلى فيها عن حدة مطالباته بشأن إجراءات تعيين وكيل بديل

للقصيبي الذي حمله نوكس في تلك الرسالة مسؤولية ما حدث طالباً منه عدم العودة للبحرين، كما أبلغ نوكس الملك عبد العزيز عبر تلك الرسالة إن المقيم السياسي في الخليج سيكون حلقة الوصل بينه وبن البريطانيين بدلاً من السير برسي كوكس(Sir Percy Z.cox) المقيم السياسي في العراق والذي ترك منصبه، وقد غادر القصيبي البحرين حاملاً تلك الرسالة إلى الرياض[٣٢] بعد أن طلب منه مغادرة البحرين قبل ظهر اليوم التالي[٦٧].

ولقد احتج الملك عبد العزيز على معاملة القصيبي بتلك الطريقة غير اللائقة وإخراجه منة البحرين دون أخذ موافقته مسبقاً، لكنه رغب في تهدئة الأجواء في البحرين وعدم إثارة البريطانيين هناك فآثر إبقاء عبد الله القصيبي لديه في الرياض، وحاول تجيير ذلك الموقف لإعادة أخيه عبدالعزيز القصيبي الذي ترك البحرين أيضاً ؛لذا فقد أرفق باحتجاجه طلباً عاجلاً لعودة عبد العزيز القصيبي إلى منصبه كوكيل له في البحرين[٣٣]، كما احتج بقوة على المضايقات التي تعرض لها أتباعه في البحرين على يد أفراد لشرطة البحرينية ذوي الأصول الفارسية[١٩ص٢١٤]، وأصر على ضرورة معاقبة بقية أطراف المشكلة وخاصة رئيس بلدية المنامة محمد شريف، ولم يجد البريطانيون مفراً من تحقيق هذا الطلب[٨ج٢ص٧٧٠] رغبة بالظهور بدور المحايد أمام الملك عبدالعزيز ؛ خاصة أنها قد حققت هدفها من تعيين محمد شريف وهو إثارة التوتر في البحرين لاتخاذه ذريعة للتدخل في شؤونها، وبالتالي لم يعد هناك ضرورة لبقائه فعزل من منصبه. وقد نجح الملك عبد العزيز في تحقيق هدفه بعودة عبد العزيز القصيبي وكيلاً له في البحرين حيث وافق دوق ديفونشر وزير المستعمرات البريطاني في لندن على عودة القصيبي بصفته الخاصة غير أنه أصر بأن عودته وكيلاً للملك عبد العزيز مرهونة بموافقة الحكومة البريطانية طبقاً لاقتراح نوكس السابق على أن يكون اتخاذ هذا القرار بيد حكومة الهند[٣٤]، ولم يلبث عبد العزيز القصيبي أن عاد للبحرين لا بصفته الشخصية بل بصفته وكيلاً للملك عبد العزيز بموافقة المسؤولين البريطانيين وعلى رأسهم آرثر تريفور[٤٣]، وبمجرد عودته بدأ المطالبة بعودة أخيه عبد الله مجدداً لممارسة أعماله الخاصة في البحرين، فوافق دوق ديفونشر على ذلك شريطة عدم استلامه أي مهام رسمية[٣٦] ، لتنتهي بذلك الأزمة البريطانية المفتعلة تجاه ممثلي الملك عبد العزيز في البحرين.

أما الأزمة الثانية التي افتعلها البريطانيون لترسيخ نفوذهم في البحرين ومحاولة إبعاد الملك عبد العزيز منها بعد أحداث المنامة فقد تمثلت بمحاولة تقليص تحركات النجديين وفرض قيود جديدة على دخولهم إلى البحرين ومنها إلى مناطق السيطرة البريطانية في العراق والهند، حيث أصرت السلطات البريطانية على فرض تأشيرات بريطانية لهؤلاء، وتولت وزارة الهند متابعة هذا الأمر موكلة لنوكس تقديم مقترحات بهذا الشأن[٣٦]، مع تمسكها برفض الجوازات التي تحمل توقيع الملك عبد العزيز، وفي٣ ذي القعدة١٣٤١ هـ / ١٨ يونيو ١٩٢٣م أبلغ نوكس الملك عبد العزيز عبر رسالة وجهها إليه عدم اعتراضه على توقيعه أو من يخوله على جوازات سفر النجديين المقيمين في البحرين شريطة أن يتم ذلك داخل الأراضي السعودية ، أما النجديون الذين يمرون بالبحرين في طريقهم إلى الخارج

فيجب أن يحصلوا على تأشيرات من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ومقابل رسوم مالية، كما أكد نوكس أن الوكيل السياسي في البحرين سيرفض إصدار جوازات سفر أو فتح تأشيرة لأي نجدي لا يحمل جواز سفر موقع من الملك عبد العزيز ويطابق في المعلومات لأوصاف حامله[٣٧].

ومن الواضح أن تلك الإجراءات البريطانية كانت تهدف للضغط على الملك عبدالعزيز ومساومته حيال وجوده في البحرين؛ إذ إن الحدة التي أبداها نوكس في رسالته لم تقف حائلاً دون كتابة رسالة أخرى في اليوم التالي للملك عبد العزيز أبلغه فيها سروره من لياقة وحسن تصرف مبعوثه هاشم الرفاعي في بحث مسألة الجوازات والتأشيرات مؤكداً تفاؤله بالوصول إلى نتائج مرضية، وفي ذات الوقت طلب نوكس عقد لقاء مع الملك عبد العزيز لبحث هذه المسألة حينما يكون الملك عبد العزيز في الأحساء أو بمنطقة قريبة من البحرين[٣٨]، ولقد كان الملك عبد العزيز مدركاً للهدف الأساسي من إثارة قضية جوازات السفر، مما جعله يواصل سياسة التهدئة مع بريطانيا ويقوم بإبلاغ نوكس في الثاني والعشرين من ذي القعدة١٣٤١ هـ/٧ يوليو١٩٢٣م بموافقته على كثير من الإجراءات التي اقترحها نوكس في رسالته السابقة شريطة أن يوكل أمر إصدار الجوازات للنجديين في البحرين إليه كشرط أساسي لاعتمادها والموافقة عليها مع توليه إبلاغ جميع رعايا الملك عبد العزيز بذلك[٣٩].

وفي الثاني عشر من ذي الحجة ١٣٤١هـ / ٢٦ يوليو ١٩٢٣م تمت الموافقة على مارآه الملك عبدالعزيز حيث كتب نوكس إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين طالباً اتخاذ الخطوات اللازمة لإصدار البلاغ الذي اقترحه الملك عبد العزيز لرعاياه في البحرين لإعلامهم بالترتيبات التي تم الاتفاق عليها فيما يتعلق بجوازات السفر، إلا أن نوكس قد أكد على ضرورة مراقبة تلك الترتيبات خوفاً من قيام بعض النجديين باعتبار أنفسهم رعايا البحرين أو من المتجنسين بالجنسية البريطانية هناك[٤٠].

ومن الملاحظ أن المقيم السياسي البريطاني في البحرين لم يبادر لتنفيذ ذلك وتعمد تأخير البت في تلك الإجراءات، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الرغبة في مساومة الملك عبد العزيز على موقفه من الرعايا النجديين في البحرين خاصة حين بدأت بوادر أزمة جديدة تلوح في الأفق بهذا الشأن حينما بدأت المخاوف البريطانية من قيامه باستقطابهم للهجرة إلى الأراضي السعودية[٤١] ، لذا فقد توقف العمل لحل مشكلة حصول النجديين المسافرين إلى الهند مباشرة على تأشيرات بريطانية الأمر الذي أثار انتقادات وزارة الهند في لندن[٤٢]، وبعد مرور قرابة خمسة أشهر تم الأخذ بمقترحات تقدم بها المقيم في البحرين تقتضي حصول النجديين المسافرين إلى الهند أو العراق على تأشيرات من النقطة الأخيرة لسفرهم إلى هناك سواء من البحرين أو الكويت أو مسقط حيث يوجد ممثلون بريطانيون لمنحهم التأشيرات اللازمة[٤٣].

كما صاحب الضغوطات البريطانية على الملك عبد العزيز ورعاياه في البحرين ضغوطات مادية ؛ حيث أدرك المسؤولون البريطانيون حاجة الملك عبد العزيز للدعم المالي في ظل ظروفه الاقتصادية التي يمر بها خلال تلك الفترة حيث كان يعمل على توحيد مناطق بلاده وقد خرج للتو من نزاعين كبيرين مع خصومه في حائل وعسير لذا فقد تعمدوا تأخير صرف مخصصاته الشهرية البالغة خمسة آلاف جنيه إسترليني[٤٦] والتي حصل عليها بموجب اتفاقية دارين الموقعة بين الجانبين سنة ١٣٣٤هـ / ١٩١٥م[٤٤].

وقد تدرج البريطانيون في ممارسة تلك الضغوطات منذ اضطرابات البحرين الأولى في شوال ١٣٤٠هـ/ يونيو ١٩٢٢م بالإبطاء في تسليم المستحقات المالية[٤٥]، وفي ٢ رمضان ١٣٤١هـ / ١٩ أبريل ١٩٢٣م وصلت برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق برسي كوكس إلى الوكيل السياسي في البحرين كلايف ديلي يبلغه فيها بأن بريطانيا سوف تدفع للملك عبد العزيز خمسين ألف جنيه إسترليني سنوياً مقسمة على دفعتين وأنها لن تستمر بإرسال مبلغ شهري بمعدل خمسة آلاف جنيه ، وقد طلب في البرقية من الوكيل البريطاني في البحرين التوقف عن دفع المخصصات الشهرية ، وفي برقية أخرى بالتاريخ نفسه طلب كوكس من ديلي الاتفاق مع البنك على دفع المبالغ بالروبية بدلاً من الجنيه الإسترليني ، ولإظهار الجدية في هذا الأمر فقد أبلغه بأن يتم صرف مستحقات الشهر الحالي حسب الترتيبات الجديدة[٤٦]، ولقد عمل الملك عبد العزيز على تجاوز هذه المشكلة عبر رسائل مبتادلة مع ديلي استبق فيها تلك الإجراءات بطلب قرض مالي من الحكومة البريطانية[٤٧]، وكان من المتوقع إلا يجد ذلك الطلب قبولاً بريطانياً في ظل لعبة المساومات التي مارسها البريطانيون ، وهذا ما أكدته رسالة نوكس إلى الملك عبد العزيز المؤرخة في التاسع والعشرين من شوال ١٣٤١هـ / ١٤ يونيو ١٩٢٣م والتي تضمنت اعتذاراً عن تقديم القرض نظراً لمقتضيات السياسة البريطانية الجديدة بشأن القروض المالية والمساعدات الشهرية[٤٨].

ويتبين بشكل لا يقبل الجدل أن تلك الضغوط المالية على الملك عبد العزيز كانت جزءاً من مخطط لإبعاد أي نفوذ له في البحرين خاصة لما كان بينه وبين حاكمها الشيخ عيسى من حسن علاقة ، لأن البريطانيين كانوا يفسرون تلك العلاقة بخوف الشيخ عيسى من قوة الملك عبد العزيز ؛ لذا فقد ربط نائب الملك البريطاني في الهند بين الضغط المالي على ابن سعود وبين إقناع الشيخ عيسى بقدرة بريطانيا على حمايته منه ليسير العمل عبر هذين المحورين جنباً إلى جنب[٤٩]، كما عمل البريطانيون لاتخاذ خطوات مستقبلية تهدف لإبعاد الجانبين عن أية لقاءات سواء كانت ودية أو رسمية وامتدت تلك السياسة البريطانية إلى ما بعد عزل الشيخ عيسى[٩ج٢ص٣٣٥- ٣٣٧].

وإزاء ذلك فقد احتج الملك عبد العزيز على تلك الممارسات البريطانية في ظل ظروف بلاده الاقتصادية الصعبة ، وجاء ذلك الاحتجاج عبر رسالة وجهها إلى نوكس بتاريخ ٢٢ ذي القعدة ١٣٤١هـ/ ٧ يوليو

١٩٢٣م[٥٠]، لكن ذلك لم يكن كافياً لتراجع البريطانيين عن مواقفهم رغم تحفظ وزير المستعمرات البريطانية في لندن تجاهها، وتخوفه من أنها قد تتسبب في إثارة حساسية الملك عبد العزيز[٤٨].

وإذا كان السبب الرئيس في تلك الضغوط المالية البريطانية على الملك عبد العزيز يعود إلى توسع الملك عبدالعزيز في الحجاز، وشكوك بريطانيا في مطامعه بالبحرين فإن ثمة سبب آخر أفصح عنه وزير المستعمرات البريطانية وهو العمل على مساومته للحصول على امتيازات نفطية للشركات البريطانية[٤٨] ، وهو في ذلك يكشف مخططاً متكاملاً للسياسة البريطانية في الخليج التي ترمي إلى الهيمنة الاقتصادية وإبعاد الملك عبد العزيز عن أي نفوذ محتمل في البحرين من شأنه حرمان البريطانيين من السيطرة على مقوماتها الاقتصادية، وإزاء إدراك الملك عبد العزيز لمرمى تلك الممارسات فقد استمر في مطالباته المالية من الحكومة البريطانية متجاوزاً مبررات ديلي ونوكس [٥١]، وأياً كان الأمر فقد صدقت توقعات فلبي حين حذّر حكومته خلال المؤتمر الدائري في لندن من ممارسة الضغوط المالية على الملك عبدالعزيز باعتباره لا يستكين لهذا النوع من الضغوط التي ربما أدت إلى إقدامه على زيادة نشاطه والتخلص من مناوئيه في الحجاز وجبل شمر وسواحل الخليج العربي؛ وحين أدرك البريطانيون أن تلك الضغوطات لن تحقق أهدافهم عادوا لسياسة المفاوضات رغبة في كبح جماح الملك عبدالعزيز[١٧ص٣١، ٥٠].

ولقد ارتبط بتلك الضغوط البريطانية محاولات لإدخال الملك عبد العزيز في مشاكل سياسية حدودية مع الكيانات السياسية في المنطقة حيث تركت مشاكله مع الشريف حسين بن علي أمير مكة معلقة دون حل كمحاولة لاستخدام تلك المشاكل ورقة ضغط عليه، ولم يمارس البريطانيون الضغوط اللازمة لوقف نشاطات الشريف العسكرية ضد الأراضي التابعة للملك عبد العزيز في عسير حسبما أكد الملك عبد العزيز في رسالة إلى المندوب السامي البريطاني في العراق هنري دوبز (Sir Henry Dobbs) في الخامس من شوال ١٣٤١هـ / ٢١ مايو ١٩٢٣م [٥٢]، كما اتهمت بريطانيا على لسان برسي كوكس الملك عبدالعزيز بالتدخل في شؤون قطر وأنه يسعى لاحتوائها رغبة في التوسع في سواحل الخليج العربي[٥٣]، ثم حاول البريطانيون ممارسة الضغوطات السياسية على الملك عبد العزيز فيما يتعلق بعلاقاته مع إمارات الخليج العربي منذ توقيع معاهدة المحمرة في ٧ رمضان ١٣٤٠هـ / ٥ مايو ١٩٢٢م بشأن الحدود بين نجد والعراق، وبروتكول العقير في ١٢ ربيع الثاني ١٣٤١هـ/ ٢ ديسمبر ١٩٢٢م لمناقشة وضع الحدود بين نجد والكويت، وأخيراً مؤتمر الكويت الذي تكرر تأجيله لاختلاف وجهات النظر بين نجد وشرقي الأردن، فمارست بريطانيا ضغوطات كبيرة على الملك عبد العزيز خلال تلك الفترة التي حدثت خلالها حادثة المنامة قبل أن يتم الاتفاق على عقد مؤتمر الكويت وحين عقد لم يتم الاتفاق على شيء مثمر ومارست بريطانيا ضغوطها خلاله بدءاً من الاعتراض على أسماء المشاركين في المؤتمر باسم الملك عبد العزيز وانتهاءً بالضغوط لفرض بعض البنود المجحفة[٤٤ص ص ٦٣-٧٢] والتي بدا من خلالها تأثير مشكلة

البحرين في مجريات المؤتمر حيث خطط البريطانيون لإقحام تلك المشكلة في المؤتمر المخصص لحل مشاكل الحدود بين نجد والعراق، وهو مارفضه الملك عبدالعزيز، ولوقف تلك الخلافات تعهد نوكس " .. باستبعاد مسألة البحرين من النقاش في ذلك المؤتمر ..." [٥٤].

شيئاً فشيئاً تكشف النوايا البريطانية لاستغلال أحداث مايو ١٩٢٣م في الهيمنة على البحرين وإبعاد أي وجود للملك عبد العزيز عبر علاقاته الجيدة مع حكامها وسكانها، لذا فقد وضع البريطانيون في مخططاتهم إقصاء العناصر النجدية المقيمة في البحرين والتضييق عليهم واتهامهم بأنهم الأيدي الفاعلة في الأحداث، واتهام الملك عبد العزيز بأنه المحرض لهم، وأنه قد قدم إغراءاته لهم ليقدموا إلى أراضيه، وهذا ما أكده نوكس في برقيته الموجهة إلى الدائرة الخارجية في حكومة الهند البريطانية في سملا بتاريخ ٢٤ رمضان ١٣٤١هـ / ١١ مايو ١٩٢٣م حين تحدث عن اشتباكات المنامة وملابساتها واقترح أن يتم توجيه تحذير لزعماء قبيلة الدواسر في البحرين بأنه سيتم التعامل معهم بحزم وسيمنعهم من المشاركة في صيد اللؤلؤ إذا ما تكررت تلك الأحداث[٣١]، ثم عاد نوكس بعد خمسة أيام ليؤكد ذلك الأمر مشيراً إلى أن الدواسر سيتوجهون في حال تنفيذ تلك الإجراءات إلى الملك عبد العزيز[٣٠] ، وما استباقه للأحداث إلا دعوة لإبعاد الدواسر من البحرين وتحذير الملك عبد العزيز من تقديم أي عون لهم، غير أن الملك عبدالعزيز كان سنداً قوياً للدواسر فبادر لإبلاغهم ترحيبه بهم في بلاده في أي وقت، تاركاً لهم اختيار المكان المناسب لإقامتهم في أي جزء من الساحل الشرقي[١٠ص٨] .

ولم يقتصر الأمر على التحذيرات بل تم فرض غرامات مالية على زعماء الدواسر في البديع بزعامة الشيخ أحمد الدوسري، الذي زعمت السلطات البريطانية أنه قام مع أتباعه بمهاجمة إحدى القرى الشيعية[٢٧]، لذا فإن السلطات البريطانية حاولت إجباره على توقيع وثيقة كتابية بأنه سيكون عرضة للنفي ومصادرة الممتلكات في حال تكرار ماحدث ؛ وذلك رغبة في منعه من اللجوء إلى الملك عبد العزيز، كما تم تحذير الدواسر من التعاون مع الشيخ أحمد، لكن المقيم السياسي في الخليج آرثر تريفور رأى أن إجباره على توقيع الوثيقة سيجعله يلجأ بالفعل للملك عبد العزيز ورأى الاكتفاء بالغرامة وتحذير الدواسر من التعاون معه[٥٥].

ولم يقتصر الأمر على تلك الممارسات تجاه الدواسر بل وصل الأمر إلى تهديد بريطاني بضربهم في مقرهم مدينة البديع، حيث عرض المقيم السياسي البريطاني والخليج في برقية إلى حكومة الهند بتاريخ ٨ ذي القعدة ١٣٤١هـ / ٢٣ يونيو ١٩٢٣م أن يتم توجيه قصف مدفعي للبديع باستخدام السفينة البريطانية (سايكلامن) الموجودة في البحرين مؤكداً أن هذه الخطوة كفيلة بإخافة الدواسر، ومنع شغبهم، وتهيئة الأجواء لنجاح عملية الإصلاح في البحرين، وقد جاءت تلك البرقية بناء على اقتراح من الوكيل السياسي في البحرين كلايف ديلي الذي

طلب من المقيم السياسي في الخليج السماح له بضرب البديع، لكن المقيم أكد أن ذلك يحتاج لأخذ إذن صريح من الحكومة البريطانية خاصة أنه ربما تثير عداء علنياً من قبل الملك عبد العزيز[٥٦].

كما واجه الدواسر ضغوطاً أخرى تمثلت بإثارة الفتنة الطائفية بينهم وبين الشيعة من قبل السلطات البريطانية مع تحيز بريطاني واضح في الأحداث إلى الجانب الشيعي حسبما يتضح من الوثائق البريطانية في معالجة الأحداث خلال تلك الفترة[٢٧]، يضاف إلى ذلك معاناة الدواسر من ضغوطات بريطانية على الشيخ عيسى آل خليفة حاكم البحرين لسحب الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها نظير دورهم البارز في البحرين حيث حققوا شيئاً من التوازن الاجتماعي والمذهبي في البلاد، وكانوا سنداً له وعوناً، فطالبت بريطانيا بسحب امتيازاتهم السياسية المتمثلة في عضويتهم في المجلس العرفي المؤقت الذي شكل بأمر الشيخ عيسى وضم عدداً من أعيان الدواسر، إضافة لحقوقهم الاقتصادية المتمثلة بامتلاكهم أكبر أسطول تجاري لتجارة اللؤلؤ وتشغيل أكبر قطاع عمالي في هذا المجال مما جعل الشيخ عيسى يعفيهم من الضرائب، مع ما كانوا يمتلكونه من مساحات زراعية كبيرة قوامها النخيل الأمر الذي كان يشعرهم بمكانتهم وثقلهم في البحرين، وهو ما أدركه البريطانيون فسعوا للقضاء عليه لاسيما مع ما كان يلحظ من تقارب ومودة بين الدواسر في البحرين والملك عبد العزيز الذي خشي البريطانيون نفوذه في البحرين ودعمه للدواسر[١٠ ص ص١٢-١٥].

ومن الواضح أن الضغوطات قد تزايدت على الدواسر وبقية النجديين المقيمين في البحرين الأمر الذي دفع بهم إلى توقيع عريضة رفعوها للملك عبد العزيز طالبين فيها منحهم أرضاً يستقرون بها بين الأحساء والقطيف وتزايدت مخاوف البريطانيين حينما غادر أحد زعماء القبيلة وهو أحمد الدوسري البحرين إلى القطيف[٥٧]، وراجت شائعات مفادها أن الملك عبد العزيز قد منحه مكاناً لإقامته، وقد أبدى كل من المقيم السياسي البريطاني في البحرين آرثر تريفور والوكيل السياسي كلايف ديلي مخاوفهما من أن ذلك سوف يورط البحرين في مشاكل مستقبلية مع الملك عبد العزيز لأن غواصي الشيخ أحمد يعملون في استخراج اللؤلؤ في البحرين وهذا ما سوف يتيح المجال لابن سعود " للتدخل في أمور البحرين ..." ، " وتنفيذ مخططاته الخاصة فيها ..."، وقد بادر كل من تريفور وديلي إلى إبلاغ حكومة الهند بتلك المخاوف؛ وأكدا أن إيواء الشيخ أحمد من قبل الملك عبد العزيز يعد أمراً غير ودي تجاه بريطانيا[٥٩، ٥٨].

ومن الواضح أن مغادرة الشيخ أحمد للبحرين قد أثارت تذمر المسؤولين البريطانيين في ظل حرصهم على منعه هو وبقية الرافضين للوضع في البحرين من مغادرتها وبدؤوا العمل لاتخاذ إجراءات فعلية بنفيهم إلى الهند[٥٩]، لذا فقد حاول ديلي حث أحمد على العودة إلى البحرين وهدد بأنه إن لم يفعل فعليه اصطحاب جميع الدواسر المقيمين في البحرين إلى الأراضي السعودية[٢٧]، مع التهديد بمصادرة أملاكهم وأراضيهم، كما بدأ

التلويح بممارسة ضغوطات مالية جديدة على الملك عبد العزيز لمنعه من إيواء الدواسر حيث اقترح تريفور فرض قيود صارمة لحرمانه من وارداته القادمة من العراق بحجة مخالفة المادة الخامسة من اتفاقية دارين ١٩١٥م[٦٠].

على أن تلك الإجراءات لم تتمكن من إيقاف رغبة الدواسر بالانتقال من البحرين خاصة أن الملك عبد العزيز قد أدرك المعاناة التي تلازمهم هناك فحاول مساعدتهم ووافق على استقرارهم في الدمام فغادر ثلثا القبيلة إلى هناك فيما بقى الجزء الثالث في قرية البديع بزعامة عيسى بن أحمد الدوسري، وهذا ما أثار غضب المسؤولين البريطانيين الذين رفضوا فكرة استقرار الدواسر في الدمام والبحرين معاً وذلك لضمان إقامة القبيلة في مكان محدد تسهيلاً لمراقبتهم وسرعة الوصول إلى المطلوبين منهم، لذا فقد طلب تريفور من الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الاتصال بعيسى بن أحمد الدوسري زعيم الدواسر في البديع وإبلاغه بأن على قبيلته تحديد مكان واحد فقط - البحرين أو الدمام - للإقامة فيه، كما طلب إبلاغه بضرورة عودة القسم الذي استقر في الدمام، وإلا فإنه على استعداد لتصعيد الأمر وقصف مواقعهم هناك إن لم يوافقوا على العودة، وقاموا بإثارة أي مشكلة تجاه البحرين[٦١].

ولقد انتهى الأمر بمغادرة الدواسر من البحرين واستقرارهم في الدمام[٢٧]، وكانت مغادرتهم بتاريخ٢٧/ذي القعدة ١٣٤١هـ/ ١٢ يوليو١٩٢٣م [٦ج١ص٢٤١] ولم يتبق منهم في البحرين سوى فئة قليلة تركت البديع واستقرت في الزلاّق، وبمجرد مغادرتهم سارع المسؤولون البريطانيون إلى اتخاذ إجراءات تجبر حكام البحرين على مصادرة جميع أملاكهم، وبيع أراضيهم ومزارعهم، ومنازلهم في المنامة والمحرق والبديع لفئات السكان الأخرى بمبالغ رمزية الأمر الذي غير من التركيبة السكانية في البحرين حيث تزايد العنصر الفارسي على حساب العنصر العربي، كما عملت بريطانيا على حرمان الدواسر من استخدام مياه البحرين في موسم اللؤلؤ، ومراقبة تحركاتهم قبالة سواحل الدمام حيث خصصت السفينة كروكس لهذا الغرض ، كما طالب المقيم السياسي في الخليج حكومة الهند بالضغط على الملك عبد العزيز لإبعادهم من الدمام إلى الجبيل، ورغم ممارسة بريطانيا لضغوطها عليه في هذا المجال واتهامه بأنه قد خالف اتفاقية دارين إلا أن الملك عبد العزيز كان مدركاً لأبعاد اللعبة البريطانية فلم يمارس أي ضغوطات على الدواسر في هذا الشأن وترك لهم حرية الاستقرار في شرقي بلاده واقترح عليهم الاستقرار في دارين لتوفر السكن المناسب فيها ولكونها ميناء مناسباً لارتيادهم البحر[١٠ص ص ١٧، ٧-٢٠] ، الأمر الذي جعل بريطانيا تعيد التفكير في استرضائهم والعمل على إعادتهم إلى البحرين ليكونوا تحت المراقبة المباشرة [٦٢-٦٣-٦٤].

ولقد حاولت بريطانيا إثارة الشيعة المقيمين في القطيف - والذين تصفهم الوثائق البريطانية بالفرس رغم عروبتهم - ضد الملك عبد العزيز، وسعت لنقلهم إلى البحرين لاتخاذهم ورقة ضغط مضادة رداً على إيواء الدواسر، كما عملت

للتدخل في شؤون البلاد الداخلية بحجة حماية حقوق تلك الطائفة والدفاع عنهم وهو الأسلوب الذي اتبعته سابقاً للتفرقة بين شيعة البحرين وآل خليفة ، لكن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح إذ لم تجد تجاوباً من أطراف الموضوع ، ولم تتوقف تلك المحاولات إلا بعد انتهاء تلك المرحلة من تاريخ البحرين واختلاف السياسات البريطانية فيها ، حيث قام تشارلز جيفري برايور (Charles Geoffrey Prior) الوكيل السياسي البريطاني في البحرين بزيارة للمنطقة واستقبله أميرها عبدالرحمن ابن سويلم وقام معه بجولة في القطيف وسيهات اتضح له خلالها عدم جدوى تلك السياسة بعدما لمس الوضع الجيد للشيعة هناك ، فما كان منه إلا إبلاغ المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) هيومنست بسكو أن المعاملة التي يجدها الشيعة في القطيف من الملك عبد العزيز معاملة حسنة وأنه يقدم لهم الهدايا والأعطيات فكان ذلك تراجعاً في الموقف البريطاني حين تأكد فشل محاولاتهم لإثارة التفرقة بين الملك عبد العزيز وأتباعه من الشيعة[٦٥-٦٦].

اتضحت المخططات البريطانية تجاه أحداث البحرين ، واتضح أن ما قام به المسؤولون البريطانيون من اتهام الملك عبد العزيز وأتباعه بالتسبب فيها وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية عليه وعلى النجديين المقيمين في البحرين ما هو إلا وسيلة لإشغاله بأمور جانبية تقلل من توهجه السياسي والعسكري الذي ظهر ماثلاً في نجاحه المتتالي بتوحيد مناطق بلاده ، وخشية من تزايد نفوذه في سواحل الخليج العربي خاصة البحرين في ظل صلاته الودية مع حكامها ، فعملت بريطانيا بقوة للتفرد بشؤون البحرين وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية في البحرين تحت مسمى الإصلاحات بما يتماشى مع مصالحها خاصة حين ظهر الاتجاه البريطاني علناً بالعمل على عزل الشيخ عيسى بن علي آل خليفة ، الحاكم الشرعي للبحرين بسبب رفضه الانصياع للضغوط البريطانية والسير في ركب سياستها بتحويل البحرين إلى محمية بريطانية وهو ما خططت له بريطانيا وحاولت تطبيقه على الواقع كما تؤكد ذلك رسائل المسؤولين البريطانيين الذين حاولوا تأجيل إعلان ذلك حتى يتم بدء العمل الفعلي.

ومنذ أحداث رمضان١٣٤١هـ/ مايو١٩٢٣م مارس البريطانيون الضغوط على الشيخ عيسى لإبعاده عن أي تقارب مع الملك عبد العزيز ، وتحت مسمى إصلاح الوضع عمل البريطانيون على طمأنة الشيخ عيسى بأنه سيجد المساندة ضد أي تدخل نجدي محتمل[٤٩]، ولعل ذلك مما يدفع الباحث للجزم بان بريطانيا هي من دبرت تلك الأحداث ، ويتضح ذلك جلياً من خلال تولي المقيم السياسي في الخليج نوكس لملف الإصلاحات في البحرين منذ الفترة التي سبقت أحداث مايو وهذا ما يوضحه تقرير سري أعده نوكس نفسه بتاريخ ٤ شوال ١٣٤٠هـ / ٣١ مايو ١٩٢٢م حين أكد أنه بدأ الترتيبات لتنفيذ الإصلاحات التي سبق أن بينها لحكومة الهند البريطانية منذ السابع من رمضان ١٣٤٠هـ / الخامس من مايو ١٩٢٢م ، وأنه قام في سبيل ذلك بعقد اجتماعات متكررة مع شيوخ آل خليفة[٦٧]، ولقد كان نوكس يعتقد أنه سيتمكن من إقناع الشيخ عيسى بتنفيذ المخططات البريطانية دون الحاجة إلى إجراءات أخرى لذا فقد كان من الرافضين للفكرة التي طرحها وزير المستعمرات البريطاني والمتمثلة بأن إصلاح الوضع في البحرين لن يتم إلا

بعزل الشيخ عيسى وتعيين ابنه حمد خلفاً له، وقد حاول نوكس إقناع المسؤولين في وزارة المستعمرات عبر برقية مؤرخة في ٢٢ رمضان ١٣٤١هـ/ ٩ مايو ١٩٢٣م ، أن الأمور في البحرين لم تصل بعد للحد الذي يدفع لعزل الشيخ عيسى خاصة أن تلك الخطوة قد تؤدي إلى إثارة الرأي العام ضد السياسة البريطانية مما قد يرغم البريطانيين على الانسحاب النهائي من البحرين ، وعندها سيحل محلهم النجديون السنة " الوهابيون " وليس "الفرس " ، ولئلا يحدث ذلك فقد دعا للإبقاء على الوضع القائم ومعالجة الوضع بالشكل الذي يزيد من إبعاد الملك عبد العزيز وأتباعه عن البحرين تماماً [٦٨]، وهذه العبارات تكشف مدى القلق الذي أوجده الملك عبد العزيز وأتباعه لبريطانيا ومصالحها في البحرين.

ومن الواضح أن أحداث الثالث والعشرين من رمضان / العاشر من مايو وإخفاق نوكس في إقناع الشيخ عيسى بطرد النجديين من البحرين قد جعله يذهب لتأييد التوجه البريطاني بإزاحة الشيخ عيسى من منصبه لكن بطريقة التنازل وليس العزل حيث اقترح عبر برقية إلى وزير المستعمرات بتاريخ ٢٩ رمضان ١٣٤١هـ/ ١٦ مايو ١٩٢٣م أن يقنع الشيخ عيسى بالتنازل للشيخ حمد مع احتفاظه بمنصبه بشكل اسمي فقط، وترك " الشيخ حمد يقوم بالإصلاحات بنفسه بتوجيه وإرشاد من الوكيل السياسي ..." في البحرين، لكن نوكس ابدي مخاوفه من تردد الشيخ حمد وخوفه غير المبرر من نفوذ وسلطة الملك عبد العزيز، ولمعالجة تلك المخاوف رأى نوكس ضرورة دعم الشيخ حمد لتثبيت حكمه ومن ثم حدوث الإصلاحات بشكل تلقائي ، كما طلب نوكس في برقيته الموافقة على " تفرغ المقيم السياسي البريطاني في البحرين لإرشاد الشيخ حمد وتقويته..." [٣٠]، وكي لا يثير ذلك الإجراء الملك عبد العزيز فقد كتب إليه نوكس بتاريخ ٢٩ شوال/ ١٥ يونيو يبلغه أن كبر سن الشيخ عيسى وعدم قدرته على تسيير الأحوال في البحرين قد أغرى بعض الطامعين من أسرته بالتسلط " .. مما اضطر المقيم السياسي في البحرين إلى إبلاغ الشيخ عيسى أن بإمكانه الاحتفاظ بلقب المشيخة على أن يأذن لولي عهده الشيخ حمد بتصريف الأمور ..." [٦٩].

كان التفاوت واضحاً بين برقية نوكس لوزير المستعمرات ورسالته إلى الملك عبد العزيز حيث حاول في الأخيرة إظهار الدور البريطاني المحايد الناصح مضطراً، وأن الهدف مما تم لا يعدو محاولة لإقناع الشيخ عيسى بتفويض ولي عهده بإدارة الحكم في البحرين، لكن ذلك الأسلوب لم ينطل على الملك عبد العزيز الذي كان مدركاً لأبعاد اللعبة فكتب إلى نوكس في الثاني والعشرين من ذي القعدة / السابع من يوليو معبراً عن أسفه للإجراءات البريطانية الأخيرة في البحرين والإجراءات التي اتخذت ضد سلطات الشيخ عيسى والتي من شأنها أن تثير الجمهور، وعبر عن أمله في أن تعيد بريطانيا النظر في سياستها ليس تجاه البحرين فحسب، بل وتجاه جميع أصدقائها العرب[٧٠]، غير أن نوكس لم يحرك شيئاً تجاه ذلك الأمر بل أكد في رسالة جديدة للوكيل السياسي في البحرين بتاريخ ١٢ محرم ١٣٤٢هـ / ٢٥ أغسطس ١٩٢٣م، أنه لن يقبل أي وساطات من قبل الملك عبد العزيز تجاه ما حدث للشيخ عيسى وأن على الشيخ حمد المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات [٧١] والتي كان من أبرزها تغيير طريقة تحصيل الرسوم الجمركية بما يخدم الاقتصاد البريطاني، وأن يكون

مدير الجمارك بريطانياً، بالإضافة إلى تكوين شرطة تتألف من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ عضواً كنواة للجيش البحريني، مع الاستعانة بضابط بريطاني لتنظيمها، كما تضمنت تلك الإصلاحات إصدار نظام جديد لتسجيل ملكية الأراضي، وإصلاح نظام الغوص[١٨ج١٤ص١٢٩-١٣٠]، على أن أخطر ما تضمنته تلك الإصلاحات مشاركة المقيم السياسي البريطاني لحاكم البلاد في النظر بشؤونها [٨ج٢ص٧٦٧].

لم يجد نوكس الطريق سالكاً لتنفيذ الإصلاحات التي اقترحها وتبناها في البحرين حيث ظهرت" المعارضة القوية .." لها حسبما أكد نوكس نفسه في برقية إلى نائب الملك البريطاني في الهند بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٣٤٢هـ / ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣م[٧٢]، وقد تزعم تلك المعارضة بعض زعماء آل خليفة وعلى رأسهم الشيخ أحمد بن خليفة، وعدد من أعيان البلاد بزعامة عبد الوهاب الزياني الأمر الذي دفع بريطانيا للموافقة على اقتراح المقيم السياسي بنفيهما إلى بومباي[٧٣]، كما وجهت تحذيرات إلى شيخي الكويت وقطر من إيواء بقية المعارضين البحرينيين الذين قد يلجؤون إلى أراضيهما فراراً من العقوبات البريطانية ، مع التأكيد على طمأنة الشيخ حمد بأنه سيجد الدعم البريطاني في تعامله مع زعماء القبائل الرافضين لتلك الإصلاحات التي يجب أن يمضي العمل فيها قدماً [٧٤] .

كما تسببت تلك الإصلاحات المزعومة بإثارة الفتنة الطائفية مجدداً في البحرين، وهو ما كانت بريطانيا تسعى إليه في وقت تعلن محاربتها له؛ فلم ترض القبائل السنية بالإصلاحات ولا حتى بتعيين الشيخ حمد حاكماً على البلاد، وعبرت عن رأيها هذا برسائل وجهت إلى المقيم السياسي أكدت فيها أن إقصاء الشيخ عيسى عن الحكم هو تدخل بريطاني صارخ في شؤون البحرين الداخلية، وطالبت بعودته للحكم، فيما بادر السكان من غير السنة بكتابة عريضة للمقيم تتضمن تأييداً لحكم الشيخ حمد، وإزاء هذا الموقف اجتمعت القبائل السنية ووضعت عريضة جديدة شددت فيها على رأيها السابق الأمر الذي أعاد الطائفية المقيتة[١٨ج١٤ص١٣٢]، غير أن واقع الحال كان صدمة لكلا الطائفتين خاصة حين تقرر إلغاء المحاكم الوطنية، ورأوا المقيم السياسي البريطاني يجلس جنباً إلى جنب مع حاكم البحرين الشيخ حمد للنظر في شؤون البلاد[٨ج٢ص٧٦٧].

الخاتمة

ظلت البحرين عبر التاريخ مطمعاً للقوى المجاورة في الخليج العربي وذلك لما تميّزت به من موقع جغرافي، ومكانة اقتصادية ؛الأمر الذي جعلها عرضة للنزاعات السياسية والعسكرية بين تلك القوى، ومنذ القرن التاسع عشر الميلادي سعت بريطانيا للهيمنة على تلك الجزيرة ضمن مخطط عام للهيمنة على مشيخات الساحل العربي للخليج العربي، وقد حاولت بريطانيا في هذا السبيل تحييد القوى المجاورة للبحرين كي لا تشكل عقبة أمام تحقيق

ذلك الهدف فاتخذت لذلك وسيلتين أولاهما : كسب ولاء بعض تلك القوى وهي فارس، والعمل المشترك معها يداً واحدة لتقاسم المصالح في البحرين، أما الوسيلة الثانية : فكانت السعي لإبعاد أي نفوذ أو وجود للبعض الآخر من تلك القوى في البحرين وهي القوة السعودية.

ولتفعيل هاتين الوسيلتين عملت بريطانيا لكسب فارس وخدمة مصالحها، ورعاية حقوق أتباعها في البحرين على حساب الملك عبدالعزيز وأتباعه النجديين هناك، ولم ير البريطانيون غضاضة في إثارة خليط خاص من الطائفية بين السنة والشيعة وبين العرب والفرس لتحقيق تلك الغايات، فأعلنت مناصرتها للشيعة والدفاع عن حقوقهم لكنها حينما يكون هؤلاء الشيعة من العرب وأتباع الملك عبدالعزيز تتجاهل تلك الحقوق، وتتجه لمناصرة الفرس وأتباعهم ضد العرب سنة وشيعة .

ولقد عملت بريطانيا عبر الوكيل السياسي في البحرين والمقيم السياسي في الخليج على افتعال الصراع الطائفي وتغذيته لاتخاذه مبرراً للتدخل في الشؤون الداخلية للبحرين، وألصقت التهم جزافاً بالملك عبدالعزيز وأتباعه بالتسبب في تلك الأحداث، وتبرئة الأطراف الحقيقية للنزاع والمتسببة فيه، كما حاولت ممارسة الضغوطات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية على الجانب السعودي، وممارسة الضغط النفسي على النجديين المقيمين في البحرين لعزلهم عن الاتصال بالملك عبدالعزيز، ودفعهم لترك البحرين ومصادرة أموالهم ومنازلهم، وإذا كانت بريطانيا ترغب من وراء ذلك في كبح قوة الملك عبدالعزيز التي باتت –خلال تلك الفترة– تشكل قلقاً لبريطانيا وحلفائها في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي وعلى رأسهم أمير مكة المكرمة الشريف حسين بن علي، ومراكز النفوذ البريطاني في العراق والأردن، فإنها في حقيقة الأمر كانت ترغب أيضاً في إقصاء العنصر العربي والتفرد بشؤون البحرين ليصبح الشيخ عيسى بن علي الحاكم الشرعي للبحرين وحيداً يصارع الرغبات والمطامع البريطانية.

وقد ترتب على تلك الضغوطات متغيرات كبيرة تمثلت في هجرة أعداد كبيرة من العنصر العربي النجدي من البحرين إلى الأحساء الأمر الذي أدى إلى تغييرات في التركيبة الاجتماعية السكانية في البحرين حيث تناقص العنصر العربي مقابل زيادة العنصر الفارسي، كما أدى إلى تغييرات دينية بتناقص العنصر السني وتزايد العنصر الشيعي، وكان نتيجة ذلك اختلال التوازن في عناصر المجتمع .

ولم تكن تلك التغييرات الا مقدمة لتغيير أكبر ؛ وسرعان ما اتضحت تلك الحقيقة حين أقدمت بريطانيا على التغيير السياسي بإزاحة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة عن الحكم لأنه لم يبد المرونة اللازمة – خلال تلك الفترة– تجاه المصالح البريطانية الفارسية في البحرين، ونتيجة لذلك أصبح الوكيل البريطاني هو المدبر الحقيقي للشؤون الداخلية في البحرين، فتبيّن المستفيد الحقيقي لأحداث المنامة في رمضان ١٣٤١هـ/مايو١٩٢٣م.

الملاحق

ملحق رقم (١)*

* وثيقة عثمانية: رسالة من علي باشا والي البصرة الى السلطان العثماني تبين استقرار آل خليفة في البحرين والدور الفارسي في اثارة الخلافات بين سكانها، ٢١ رجب ١١١٣هـ.الأرشيف العثماني دفاتر مهمة : دفتر(١١١) صفحة٧١٣. ترجمة الوثيقة: "يوجد على شواطئ العجم محل أسمه البحرين، يقوم العجم في هذا المكان بالتعرض لأهله بأنواع الضغوطات والمعامله السيئة، ويهتم العجم بهذا المكان أهتماما كبيراً .هناك أيضاً عشيرتان تتبعان لادارة العجم وهما عشيرة العتوب وعشيرة الخليفات من أهل المذهب الشافعي والحنبلي.

أوقع البعض فتنه بين البحرين وبين هذه العشائر الثلاث حصلت بسببها عداوة بينهم ووقعت صدامات في عرض البحر وقتل منهم ثلاثة أشخاص غدرا الأمر الذي جعل التجار والمهاجرين يتخوفون من القدوم الى البصرة...قامت عشيرة حوله بمهاجمة عشيرة العتوب التي هي حليفة عشيرة الخليفات في البحرين. وعلى حين غرة قتلت ٤٠٠ من رجالها واستولت على جميع أموالها. وهرب الناجون من العتوب الى حلفائهم من الخليفات. ثم اتفق الاثنان العتوب والخليفات على أن ما حدث كان بسبب فتنة العجم الموجودين في البحرين وقالا: لم يبق لنا أمان في البقاء في بلاد العجم بعد الذي حصل، فلنذهب الى مدينة البصرة التابعة للدولة العلية و بالفعل جاؤوا ودخلوا أراضي البصرة وعددهم ما يقارب ٢٠٠٠ بيت وهم الآن موجودون فيها. وقد جاء الي أنا مأموركم في البصرة، بعض وجهائهم والتمسوا لأنفسهم طلب البقاء قائلين: أننا من أهل السنة و الجماعة تركنا بلاد الرافضيين، بلاد القلزم باش، ولجأنا إلى سلطان المسلمين للعيش في أراضيه وأنتم أعلم بما يصلح حالنا..."

ملحق رقم (٢)*

من عيسى بن علي آل خليفه الى جناب الاجل [illegible] ديلي اليوزباشي المحترم

بعد اهداء اكمل السلام بالتحية والاحترام ثم اقدم لسعادتكم نقل العريضة التي
وصلت لمحبكم هذا اليوم في جودة الكتاب بامضاء الاهالي الوطنيين ولا بد
سعادتكم تكشفون على ما تتضمن تلك العريضه وثانيا ابدي سعادتكم
اسفي لما وقع من الفتنه بين جماعة العجم وجماعة النجادا الذي منذ كان
محبكم في البحرين ما وقع لها مثيل في الشناعه والاعتدا والمهاجما بالسلاح في
طرقات البلاد والاسواق واني متأسف لان هذه ثلاث فتن وقعت
بين النجادا والعجم في شهر واحد وان رئيس القائمين في المنامه ما راجع محبكم عن
واحد ولا كلمه لتسكين هذه الثوره بل بلغني انه بعد اول فتنه وقعت صارت
المجتمعات والتعصبات واضرام نار الفتنه من بعض الرؤساء الذين لهم لدى سعادتكم
بعد الاجتهاد بالتحقيق ما تخفى عليكم تلك الاشخاص والدليل على ذلك انه
بعد توبيخ سعادتكم لرأساء الطرفين ما وقع اقل تشويش واملي من سعادتكم
[illegible]زون المشوشين الجزاء الكامل الذي يردعهم ويردع من سواهم عن الفتنه
وان تش[illegible]لاد كما كانت في السنين السالفه دمتم محروسين والسلام

٢٨ رمضان ١٣٤١

١٩٢٣/٥/١٣

---

* رسالة من الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين إلى كلايف ديلي الوكيل السياسي في البحرين يعرب فيها عن أسفه لأحداث البحرين بين الفرس والنجديين ويوجه اللوم فيها الى رئيس القائمين في البحرين لعدم مراجعته في حل المشكلة مما أدى الى تكرارها ثلاث مرات خلال شهر واحد، ١٣ مايو ١٩٢٣م

مرفق للوثيقة : R15/1/338(2) 17-10-1923

ملحق رقم (٣)*

Reaction to the reforms, 1923 147

idential
/ 1/C

The Agency.
Bahrain
17/10/23

BUSHIRE RESIDENCY
... 947
20.10.23
CONFIDENTIAL RECORDS

From. The Political Agent, Bahrain.

To The Hon'ble the Political Resident Bushire.

Intrigues in Bahrain.

Sir. In continuation of my No 127/C of 4/10/23. Various people are reported to be still canvassing signatures to the petition mentioned. Those who have so far signed are said to include the following-

1. Sunni Pearling Nakhudas, who were annoyed at the recent punishment of one of their number for illegally imprisoning a diver, & who above all, fear that the Reforms will include registration & a tax on pearling boats & reform of the Salifeh court which is now virtually non existent.
2. The Dowasir, who are of course disgruntled at being punished for their attacks on Shiahs. They are reported, though it is ~~impossib~~ impossible to rely on reports, all sorts of rumours being current to have asked Bin Saud to grant them land & a village between Hassa & Qatif. He is said to have refused but to have offered to let them settle at Qatif, which they are not willing to accept. Ahmad Al Dowsari has certainly just been on a visit to Qatif, & has lately been having several meetings with the Qosaibis.
3. One or two of the younger members of Al Khalifeh, including a son of Shaik Abdulla, who accompanied him on his visit to England & considers himself a great politician. Abdulla cannot control him.
4. They are encouraged by Yusuf Fakroo & Yusuf Kanoo, though it is unlikely either of them will sign the petition. They have both been considerably affected by the reform of the customs.
5. The petition is said to have been composed by Abdul Wahab Zaiyani. This individual was one of the ringleaders in opposition to Shaikh Hamad at the time that Jassim Al Chirawi was deported. He then

---

* رسالة من كلايف ديلي الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم في الخليج في بوشهر حول أحداث البحرين ويبدي فيها تحاملاً على النجديين متهماً إياهم بالتسبب فيها، ١٧ أكتوبر ١٩٢٣م
R15/1/338(2) 17-10-1923

يتحدث عن عريضة يجري توقيعها في البحرين فيقول: إن من بين الموقعين عليه نواخذة اللؤلؤ السنيين، وكذلك الدواسر الذين استاؤوا من معاقبتهم لأنهم هاجموا الشيعة ويقال إن الدواسر طلبوا من السلطان عبدالعزيز منحهم أراضي وقرية بين الأحساء والقطيف وأنه رفض ذلك، ولكن وعد بأن يسمح لهم بالاستقرار في القطيف غير أنهم لا يرغبون في ذلك، ويبين أن كاتب العريضة هو عبدالوهاب الزياني بتشجيع من زعماء سنة مثل يوف كانوا ويوسف فخرو، وانهم ينوون رفع العريضة الى المقيم السياسي في الخليج.

ملحق رقم (٤)*

...الرحيم لاحقه خير وسرور انشاء الله تعالى
...عرفتو كان لدينا معلوم مخصوصاً عزمكم على القدوم الينا والسكون عندنا وان الذي وقع عليه
...كم من بنادرنا هو بندر (السفانية) فالله تعالى يحييكم على اي بندر تشاؤون من بنادرنا
...تم اقدم بها من غيركم والزم علينا من كل احد من القطيف الى الجبيل جميع البنادر الذي تختارونه
...فلا لكم مانع يمنعكم منها فقط الذي انا اشوف لكم ان اول نزولكم يصير في (دارين)
...لها بلد قائمة وتيسرة فيها المنازل لسكناكم وسكنا عائلاتكم الى ان تجزمون
...بندر معلوم من بنادرنا ان كان السفانية او غيرها الذي انتم تبون اذا عزمتوا عليه
وهيئتوا فيه محلاة تسكنون بها فعند ذلك تحولون اليه من دارين ولا يضر عليكم
...على محارمكم واولادكم كلافة من الامطار والاهوية وحرارة الشمس هذا نظري الذي
...اشوف ان وافق لكم والا فالامر الذي انتم تحبون توكلوا على الله واصنعوا فيه ومثل
...ذكرتم اعلاه جميع البنادر ما لكم معارض فيها واجزموا انكم منا ولازم علينا في كل
...حال وان جميع امر فيه لكم مصلحة وشرف ما ننحزه عنكم انشاء الله تعالى واظنكم تدرون
...شفقتنا عليكم وعلى مصلحتكم ازيد من غيركم هذا الذي عندي ومع هذا فقد عرفت محسوبنا
...هاشم وابن عبد الله بما فيه الكفاية واوصيتهم بما يلزم منتظرفكم يكون معلوم ودمتم محروسين

* رسالة من الملك عبدالعزيز إلى أحمد الدوسري يرجح أنها في رمضان ١٣٤١هـ / مايو ١٩٢٣م يبلغه فيها بالموافقة على قدوم الدواسر من البحرين والاستقرار في دارين مع ترك الخيار لهم لاختيار مكان آخر مستقبلاً في ساحل الخليج العربي التابع لبلاده.

ملحق رقم (٥)*

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل الى جناب الاجل الامجد الافخم بهي الشيم المكرم الوالد الشيخ عيسى بن علي الخليفه المحترم سلمه الله تعالى امين

بعد اهدى مزيد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام مع السؤال عن شريف خاطركم العاطر لا زلتم بكمال الصحة واوفر السرور وعنا نحمد الله على نعمه بخير وبمناسبة حلول هذا العيد السعيد عيد الحج الاكبر واليوم المجيد الازهر نرفع لحضرتكم خالص التهاني والتبريك سائلين المولى جل شانه ان يعيدكم لامثال امثاله اعيادا عديده واعواما مديده حائزين كمال الصحة والعافيه والنعم الوافيه (العيد عندنا يوم السبت) هذا ما لزم عرفيه والسلام على الاولاد ومنا سيدي الوالد والاخوان والعيال يسلمون ودمتم محروسين

١١ ذي الحجة ١٣٤٢

* رسالة ودية تعكس العلاقات المتميزة بين آل سعود وآل خليفة من الملك عبدالعزيز إلى الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين يخاطبه بالوالد ويهنئه فيها بمناسبة عيد الأضحى لسنة ١٣٤٢هـ، وكانت تلك العلاقة المميزة مما أثارت البريطانيين فسعوا لإثارة المشاكل بينهما. ١١ذي الحجة ١٣٤٢هـ/١٤يوليو١٩٢٤م.

ملحق رقم (٦)*

بسم الله الرحمن الرحيم



عدد
٧٤٣

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل الى حضرة الاجل الامجد الاخ المكرم الشيخ محمد بن عيسى آل خليفه حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته مع السؤال عنكم دمتم بخير وهنا من فضل الله بانعم الصحه والعافيه . وبعد فقد تقدم منا لكم برقية تعزية بوفاة والد الجميع رحمه الله ولا شك ان فقده لم يكن فقيدة علينا فقط بل فقيدة على العرب اجمعين ولكن لا يسعنا في هذا الموقف الا الصبر والتسليم لما دبره وقضاه العزيز الحكيم نسأل الله ان يتغمد الفقيد برحمته وان يسكنه فسيح جنته وان لا يريكم مكروها بعد ذلك . هذا ما لزم بيانه وتشرفونا بما يلزم وسلموا لنا على حضرة اخ الجميع الشيخ حمد والاخوان والاولاد ومن عندنا الاخوان والاولاد يسلمون والله يحفظكم والسلام حرر في ١٥ شعبان ١٣٥١

* رسالة ودية تعكس العلاقات المتميزة بين آل سعود وآل خليفة من الملك عبدالعزيز الى محمد بن الشيخ عيسى بن علي يعزيه فيها بوفاة والده ، ١٥ شعبان ١٣٥١هـ/١٣ديسمبر١٩٣٢م.

المراجع

[١] الطحاوي، عبدالحكيم.*العلاقات السعودية الفارسية وأثرها في دول الخليج العربي* .ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥ هـ.

[٢] بن صراي، حمد محمد. *الفرس ومنطقة الخليج العربي من القرن الخامس قبل الميلاد الى القرن السابع الميلادي*. ط١، الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ٢٠٠٧م.

[٣] العمري، عمر بن صالح. *التطور السياسي للبحرين ١٢١٥ – ١٣٠٩ هـ* ، د.م.ن، د.ن، د.ت، ن.

[٤] التكريتي، سليم. *المقاومة العربية في الخليج العربي* .بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢م،

[٥] آل خليفة، عبدالله بن خالد وعلي أبا حسين.*مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي*. البحرين: مركز الوثائق التاريخية، ٢٠٠٥م.

[٦] الجاسر، حمد. جمهرة *أنساب الأسر المتحضرة في نجد*.ط٢.الرياض: دار اليمامة، ١٤٠٩هـ.

[٧] الجذالين، عبدالله بن عبدالعزيز. *تأريخ الأفلاج وحضارتها*.ط١، الرياض: مطبعة سفير، ١٤١٣هـ.

[٨] الريحاني، أمين. *تاريخ نجد الحديث*.ط٨.بيروت: دار الجيل، د.ت،

[٩] آل خليفة، عبدالله بن خالد وعلي أبا حسين. *تاريخ آل خليفة في البحرين*.البحرين: مركز الوثائق التاريخية، ٢٠٠٥م

[١٠] الدوسري، عبد الرحمن بن سعود. هجرة *قبيلة الدواسر*. طبعة خاصة.

[١١] سعد، جوليا بلندل. *صورة العرب في الأدب الفارسي الحديث*.ترجمة : صخر الحاج حسين. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، د.ت.

[١٢] السبكي، آمال. *تاريخ فارس السياسي بين ثورتين*، سلسلة كتاب عالم المعرفة ، الكويت: مجلة عالم المعرفة، ١٩٩٩.

[١٣] طهبوب، فائق حمدي. *تاريخ البحرين السياسي١٧٨٣ - ١٨٧٠* م.الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٣م.

[١٤] كوفي، تييرتي. *فارس: الثورة الخفية*. ط١، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٨م.

[١٥] منسي، عبدالله سراج. *المواجهة العثمانية البريطانية في الخليج العربي١٨٦٩ - ١٩١٤*م. د.ن، ١٤١٤هـ.

[١٦] حارب، عبدالرحمن بن يوسف. *الخليج العربي والتطورات السياسية ١٩١٤ - ١٩٧١*م . الشارقة: دار الثقافة العربية، د.ت.

[١٧] فلبي، هاري سانت جون. *مذكرات فلبي في العراق والجزيرة العربية ١٩١٥- ١٩٢١م*.ترجمة جعفر خياط.بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨م.

[١٨] عجيل، أمل. *قصة وتاريخ الحضارات العربية*.بيروت: (د.ن)، ١٩٩٩م.

[١٩] العيدروس، محمد حسن. *العلاقات العربية الفارسية ١٩٢١- ١٩٧١* .ط١.الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥م.

[٢٠] L/P &S/ 10 / 1039 (1) 19 – 4 – 1923.

[٢١] Unknown provenance (10) 12 /13 – 5 – 1923.

[٢٢] L/P &S/ 10 / 977 (8) 15 – 6 – 1922.

[٢٣] L/P &S/ 10 / 1039 (2) 11 – 5 – 1923.

[٢٤] R / 15 / 1 / 334 (1) 27 – 4 – 1923.

[٢٥] R / 15 / 1 / 334 (2) 15 – 5 – 1923.

[٢٦] R / 15 / 1 / 334 (1) 10 – 5 – 1923.

[٢٧] R / 15 / 1 / 713 (78) 1923.

[٢٨] L/P &S/ 10 / 1039 (3) 11 – 5 – 1923.

[٢٩] R / 15 / 1 / 334 (4) 23 – 5 – 1923.

[٣٠] L / P / & S / 10 / 1039 (2) 16 – 5 – 1923.

[٣١] R / 15 / 1 / 334 (1) 11 – 5 – 1923.

[٣٢] R / 15 / 1 / 334 (1) 19 – 5 – 1923.

[٣٣] R / 15 / 1 / 334 (1) 5 – 6 – 1923.

[٣٤] R / 15 / 1 / 334 (2) 3 – 9 – 1923.

[٣٥] R / 15 / 1 / 334 (2) 28 – 10 – 1923.

[٣٦] R / 15 / 1 / 334 (2) 10 – 8 – 1923.

[٣٧] R / 15 / 2 / 77 (2) 18 – 6 – 1923.

[٣٨] R / 15 / 2 / 74 (1) 19 – 6 – 1923.

[٣٩] R / 15 / 2 / 77 (1) 7 – 7 – 1923.

[٤٠] R / 15 / 2 / 77 (1) 26 – 7 – 1923.

[٤١] R / 15 / 1 / 334 (1) 9 – 11 – 1923.

[٤٢] R / 15 / 1 / 334 (2) 21 – 8 – 1923.

[٤٣] R / 15 / 1 / 334 (2) 28 – 10 – 1923.

[٤٤] آل سعود، خالد بن ثنيان. *العلاقات السعودية البريطانية (١٣٤٠هـ - ١٣٥٠هـ / ١٩٢٢-١٩٢٣م)* .ط٢، الرياض: مكتبة العبيكان ١٤٢٢هـ.

[٤٥] R / 15 / 2 / 74 (1) 12 – 4 – 1923.

[٤٦] R / 15 / 2 / 74 (1) 19 – 4 – 1923.

[٤٧] R / 15 / 2 / 74 (1) 3 – 5 – 1923.

[٤٨] R / 15 / 1 / 334 (1) 18 – 5 – 1923.

[٤٩] L / P & S / 10 / 1039 (2) 14 – 5 – 1923.

[٥٠] R / 15 / 2 / 74 (1) 7 – 7 – 1923.

[٥١] R / 15 / 2 / 74 (1) 4 – 10 – 1923.

[٥٢] R / 15 / 1 / 574 (2) 21 – 5 – 1923.

[٥٣] L/ P & S / 10 / 944 (1) 21 – 9 – 1923.

[٥٤] R / 15 / 1 / 594 (1) 16 – 12 – 1923.

[٥٥] R / 15 / 1 / 336 (1) 30 – 6 – 1923.

[٥٦] L/ P & S / 10 / 1039 (1) 23 – 6 – 1923.

[٥٧] R / 15 / 1 / 338 (2) 17 – 10 – 1923.

[٥٨] R / 15 / 1 / 338 (2) 28 – 10 – 1923.

[٥٩] R / 15 / 1 / 338 (2) 29 – 10 – 1923.

[٦٠] R / 15 / 1 / 334 (1) 29 – 10 – 1923.

[٦١] R / 15 / 1 / 338 (2) 11 – 11 – 1923.

[٦٢] Unknown provenance (4) 15 – 3 – 1930.

[٦٣] Unknown provenance (4) 26 – 10 – 1930.

[٦٤] Unknown provenance (4) 24 – 3 – 1930.

[٦٥] L / p & S / 10 / 1042 (4) 26 – 1 – 1930.

[٦٦] Unknown provenance (4) 26 – 1 – 1930.

[٦٧] L / p & S / 10 / 1039 (16) 31 – 5 – 1923.

[٦٨] R / 15 / 2 / 127 (2) 9 – 5 – 1923.

[٦٩] R / 15 / 1 / 334 (4) 15 – 6 – 1923.

[٧٠] R / 15 / 1 / 334 (1) 7 – 7 – 1923.

[٧١] R / 15 / 1 / 338 (1) 25 – 8 – 1923.

[٧٢] L / P & S / 10 / 1039 (2) 2 – 11 – 1923.

[٧٣] L / P & S / 10 / 1039 (1) 10 – 11 – 1923.

[٧٤] L / P & S / 10 / 1039 (2) 4 – 11 – 1923.

The British- Persian Ambitions in Bahrain
And Its Role in the Events in 1341 H/1923 and Its Impact on of the Saudi Interests

Khalifah Abdul Rahman Al-Masaoud
History Dept., College of Arabic and Social Studies, Qassim University
Dr.khalefah@hotmail.com

(Received 26/3/1430H.; accepted for publication 6/7/1430H.)

Abstract. Abstract: The British sought control over Bahrain to secure their way to India. To achieve this target, they attempted to distance any other imperialist power away from this region, distance any powers that were sympathetic with the Bahraini Government and cooperate with regional powers that share the same British interests. The British-Iranian cooperation had an important role in raising the internal problems in Bahrain to take it a pretext to interfere in its internal issues and so it can take over in Bahrain.

This policy resulted in the outbreak of May 1923 events to reveal the British-Persian ambitions in Bahrain. The political and social consequences of these events encompassed all the powers sympathetic with Bahrain like the Saudi state and it,s interests in Bahrain.